كَنْزُ الإِيجَازِ فِي شَرْحِ عَلاقَةِ الْمَجَازِ

لِحَسَنِ بنِ جَمَالِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ الدِّيركُوشِيّ

(المتوفى بعد سنة1000هـ)

إِعْدادُ:
د. عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَجَاءِ اللّهِ السُّلَمِيِّ
الأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ بِكُلِّيَّةِ التَّرْبِيَةِ فِي جَامِعَةِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فقد هيأ الله تبارك وتعالى ظهور علماء أجلاء في كل عصر من العصور نذروا أنفسهم لخدمة اللغة العربية فخلفوا ثروة عظيمة من المؤلفات، زخرت بها المكتبات في شتى بقاع العالم، وانتشرت في مشارق الأرض ومغاربها، وهذه الكنوز منها ما حقَق وأخرج للنور وأصبح في متناول أيدي الباحثين، ومنها عدد كبير لم يزل مخبوءاً لم تنله جهود الباحثين على رغم سعيهم الحثيث في التنقيب عنها وإخراجها محققة منقحة لينهل منها الباحثون، وتكون بين أيديهم يرجعون إليها عند الحاجة.

و «كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز» لحسن بن جمال الدين الحلبي من نفائس المخطوطات، التي لم تزل مخبوءة، وهي رسالة مصنفة في تتبع علاقات المجاز المرسل وشرحها ،وقد لفت نظري عنوانها، فهو عنوان ينبئ عن اختيار عالم متمكن، وحين قلبتُ أوراقها وجدتها رسالة قيمة جدير بها أن يبذل فيها الجهد، وأن تُستفرغ لها الطاقة، فعمدت إلى تحقيقها وإخراجها لتعمّ فائدتها ولتسدّ ثغرة في بابها.

وقد يسر الله لي العمل في هذا المخطوط بعد أن عثرت على أربع نسخ خطية له، وسرتُ في دراسته وتحقيقه على الخطة التالية:

القسم الأول: الدراسة، وفيه:

أولاً: التعريف بالمصنف

ثانياً: التعريف بالرسالة.

القسم الثاني: التحقيق، وفيه:

أولاً: وصف النسخ.

ثانياً: منهج التحقيق.

ثالثاً: النص المحقق.

الفهارس.

وفي الختام أرجو من الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزل الأجر والمثوبة لمؤلفه ومحققه،ولمحكميه، وأن يجعله من العلم الباقي الذي يرجى نفعه وفضله وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

القسم الأول: الدراسة

أولاً: التعريف بالمصنَّف.

مصنِّف مخطوط «كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز» هو حسن بن جمال الدين الحلبي. كذا ورد اسمه في (معجم المؤلفين) لعمر رضا كحالة[1]. وفي (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) للبغدادي[2].

واتفق المصدران على أنه كان حيّاً سنة (1000هـ / 1092م) [3]. واسم جده الحاج شريف كما أشار إلى ذلك في التعريف بنفسه ولقبه الحلبي نسبة إلى حلب، وفي بعض نسخ المخطوط الديركوشي نسبة إلى دير كوش من أعمال حلب [4]

ولم أجد أيَّ إشارة أخرى لترجمته على كثرة البحث في كتب التراجم والطبقات، وسؤال أهل العلم. ولعلّ الله أن ييسر بفضله في قادم الأيَّام من يقف على ذكر له أو إشارة إليه.

(1) ينظر: معجم المؤلفين 215/3.

(2) ينظر: إيضاح المكنون 510/4.

(3) ينظر: معجم المؤلفين: 215/3، وإيضاح المكنون: 510/4.

(4) ينظر: مخطوط معدن الإيجاز في شرح علاقة المجاز (ل/ 4)، للمؤلف ،مخطوط بمكتبة السليمانية باستنبول، تحت رقم(1237)

ثانياً: التعريف بالرسالة.

أ– عنوانها وتوثيق نسبتها للمؤلِّف.

في معجم المؤلفين يشير عمر رضا كحالة إلى أنّ اسم الرسالة «معدن الإيجاز في شرح علاقة المجاز»[1]، وتبعه البغدادي في إيضاح المكنون ،حيث أشار. أيضا . إلى أن اسم الرسالة «معدن الإيجاز في شرح علاقة المجاز»[2].

أمَّا الاسم الذي ورد على طرَّة نسخ المخطوط الأربع التي توفرت لديَّ فهو «كَنْز الإيجاز في شرح علاقات المجاز». وهو الاسم الموافق لما نص عليه المؤلف في مقدمات جميع النسخ كما سيأتي

وكنت أظن أنَّ تحريفا وقع في المصادر التي أشارت إلى أن اسم الرسالة (معدن الإيجاز) بإبدال كلمة "معدن" ، مكان كلمة " كنز" حتى تبين لي بعد ذلك وجود مخطوط " معدن الإيجاز في شرح علاقة المجاز" للمؤلف نفسه وذلك بمكتبة " السليمانية باسطنبول في تركيا تحت رقم (1237) ووجدتها نسخة كاملة مكتوبة بخط المؤلف نفسه تقع في (19لوحة) في كل صفحة 15 سطراً ومتوسط ما في كل سطر : ثماني كلمات تقريباً.

وبها طمس يسير في بعض الصفحات ، وهي رسالة مختلفة تماماً عن رسالة " كنز الإيجاز" واتضح لي بالمقارنة أن للمؤلف في شرح علاقات المجاز رسالتين مختلفتين :

(1) ينظر: معجم المؤلفين 215/3.

(2) ينظر: إيضاح المكنون510/4.

الأولى: " كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز" وهي شرح لمتن نثري في أنواع علاقات المجاز ، وهي الرسالة التي عملت على تحقيقها.

والثانية: " معدن الإيجاز في شرح علاقة المجاز" وهي شرح لمنظومة في أنواع علاقات المجاز ، أولها: " حمداً لك يا مفيضه وملهمه وصلاة وسلاماً على من زين عقد الرسالة..... إلخ"[1]

ونظرا لأن المؤلف لم يشر في أي من رسالتيه إلى السابق منهما، حاولت مجتهدا أن أتلمس من المقارنة بينهما أيهما كان أسبق في التأليف فتبين لي من المقارنة والله تعالى أعلم . أنَّ المؤلف كتب متناً نثرياً في تتبع علاقات المجاز المرسل ثم قام بشرحه في رسالة سماها" كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز" وهي الرسالة التي بين يدي التحقيق، وفي ذلك يقول: " لما كثر استعمال المجاز في فصيح الكلام وانتشر ذلك بين الأئمة الأعلام، وقد أفرده القوم برسائل؛ اهتماماً بشأنه، وإحكاماً لدعائم برهانه، وذكروا علاقته إجمالاً من غير تفصيل ولم يفردها أحد بتأليف كما قيل، جمعت فيها أوراقاً مبتكرات من غير مثال وإن كان مأخذها كتب القوم وأفواه الرجال.

ثم لما كانت مفتقرة لشرح متمم للمقاصد مشتمل على بيان الشواهد وَشَّحْتُها ببيان سبكت فَرَائِدَهُ يَدُ الأفكار واسْتُخْرِجَ جُمَانُهُ من عُباب كتب الأخيار ، وسمَّيته : "كَنْز الإيجاز في شرح علاقة المجاز"[2].

---

(1) إيضاح المكنون ، 510/4، وينظر: المخطوط (ل /1) .

(2) ينظر: ص 441 من النص المحقق .

ثم عمد بعد ذلك إلى نظم علاقات المجاز في أبيات حتى يسهل حفظها وأردف ذلك النظم بشرح مختصر له في رسالة مستقلة سماها " معدن الإيجاز في شرح علاقة المجاز" مكرراً كثيراً من شواهده ونصوصه التي أوردها في رسالته "كنز الإيجاز".

وقد بين ذلك في مقدمة رسالته" معدن الإيجاز" حيث قال:

" لكن لما كان ما ألفوه نثراً وكان قاصد حفظه يرى فيه عسراً نظمت أقسامها في سلك أبيات تسهيلاً لحفظها على ذوي الرغبات ، ولقد ضمَّ شملها بحر تفاعيله: مستفلعن ست مرات لكنه لم يخلُ من زحافٍ ألجأت إليه الضرورات"[1] .

وهذا النص يدل على أن تأليفه لهذا النظم جاء ثانيا تسهيلا وتيسيرا على الراغبين في تحصيل هذا العلم بعد أن شرحه العلماء نثرا .

وقد وجدت . بحمد الله . متنه المنظوم منسوخاً على طرَّة النسخة الظاهرية لرسالته "كنز الإيجاز" وقمت بنسخها وضبطها على رغم سوء الخط ورداءته وتداخل كلماته وقارنت ذلك مع رسالته مقارنة تامة، وفيما يلي نصَّ المنظومة :

قَالَ الفَقِيرُ المُلْتَجِي لِذِي الْمِنَنْ الحلبيُّ[2] المُسمّى [3] بِحَسَنْ

الْحَمْدُ للهِ الَّذِي قَدْ أَبْرَزَا دَقَائِقَ الفَهْمِ لَنَا وَأَحْرَزَا

---

(1) ينظر : المخطوط : (ل/ 2)

(2) في المنظوم " الديركوشي " والتصحيح من المخطوط : (ل / 4) .

(3) في المنظوم " الملقب " والتصحيح من المخطوط : (ل / 4) .

وَأَفْضَلُ الصَّلاةِ وَالتَّسْلِيمِ عَلَى نَبِيٍّ جَاءَ بِالتَّعْلِيمِ

ما أُثْبِتَتْ أَحْكَامُ الإِسْتِعَارَهْ وَمَا جَرَى فِي النَّظْمِ وَالْعِبَارَهْ

ثُمَّ المجازُ زِينَةُ اللِّسَانِ إِذْ قَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ الْقُرْءَانِ

لِذَا غَدَا أَقْوَى مِنَ الحَقِيقَة بَلاَغَةً فَهَاكَ ذِي الدَّقِيقَة

لَكِنَّهَا الأَصْلُ في الإِسْتِعْمَالِ إِذْ إِنَّها رِضاً لِذِي الأَقْوَالِ

لِذَا اقْتَفَوْنَا النَّظْمَ لِلْعَلاقَهْ لِيَعْلَمَ الشَّخْصُ بِهَا افْتِرَاقَهْ

فَهَاكَهَا في خَمْسَةٍ عِشْرِينَا عِنْدَ ذَوِي الأَلْبَابِ أَجْمَعِينَا

وَهْيَ السَّبَبْ مَعَ المُسَبَّبِيَّهْ كُلِّيَّةٌ تَتْبَعُهَا الجُزْئِيَّهْ

كَذَاكَ لازِمٌ، ومَلْزُومِيَّهْ أَيْضاً وَشِبْهُ الشَّكْلِ والْحَالِيَّهْ

إطلاقُهُ، التَّقْيِيدُ، والعُمُومُ وَضِدُّهُ فَهْوَ بِهِ مَفْهُومُ

زِيَادَةُ الْمُضَافِ ذِي الصَّدَاقَهْ وحَذْفُهُ عُدَّ مِنَ العَـلاَقَهْ

الأَوْلُ وَاعْتبر لِمَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ، هَكَذَا رَوَى جُلُّ الْمَلاَ

ثُمَّ المَحَلُّ الضِّدُّ للحاليَّهْ وهكـذا لَدَيْهِمُ الآليَّهْ

ضِدِّيَّةٌ أتت مَعَ المُجَاوَرَهْ زِيَادَةُ الحَرْفِ لاَشَك ظَاهِرَهْ

وحَذْفُ حَرْفِ بَدَلِيَّةٍ أتَتْ زِيَـادَةُ التَّعْلِيقِ عَدُّها ثَبَتْ

كَذَاكَ في الإِثْبَاتِ عَدُّ النَّكِرَهْ خِتَـــامُ خَمْسَـــةٍ لثاني عَشَـــرَةْ

مَثَلُهَا فِي آيَـةٍ كَعَلِمَتْ نفسٌ غَداً ما قَدَّمَتْ وأَخَّرَتْ[1]

وقد تشابهت الرسالتان إلى حد كبير لاتحاد موضوعهما وكرر المؤلف كثيراً من ألفاظه بنصها ومن ذلك قوله في " كنز الإيجاز": فشرعت مقتدياً بالذكر الحكيم مبتدءاً بـ " بسم الله الرحمن الرحيم " المشتملة على الثناء الحاصل به الحمدلة الدافع لتعارض حديثيهما ، وهذا أخصر وألطف ما أجيب به عنه وإن

(1) في البيتين الأخيرين حصل تبديل من الناسخ فجعل صدر البيت الأخير عجزاً للبيت الذي قبله والتصويب من المخطوط ينظر : (ل/ 17)

لزم عليه كون الحمد الآتي تأكيداً إذ هو في هذا المقام أحسن من التأسيس بل هو تأسيس فافهم...إلخ"[1] وهذا النص نقله المؤلف في " معدن الإيجاز" كما هو دون تغيير[2].

وساق المؤلف في كنز الإيجاز شرحاً مفصلاً للبسملة ابتداء بنوع الباء ومتعلقها وتقدير ذلك واشتقاق الاسم وتعليل تسميته والكلام حول لفظ الجلالة " الله " وأصل اشتقاقه،والخلاف في ذلك ،والحديث عن اسمي " الرحمن الرحيم" واشتقاقهما والمراد بالرحمة والعلة من تقديم اسم الرحمن على اسم الرحيم..إلخ"[3].وقد كرر هذا النص كاملاً في " معدن الإيجاز"[4] كما تشابهت شواهده وأمثلته في شرح علاقات المجاز مع اختلاف يسير في الطريقة والأسلوب مما يدل على أن الرسالتين للمؤلف نفسه وأنه عمد إلى تأليفهما بهذه الطريقة تسهيلاً وتيسيراً لطلاب العلم الراغبين في تحصيل هذا الفن.

وفي رسالته " معدن الإيجاز" مال كثيراً إلى الاختصار شارحاً مفردات منظومته ، أما في رسالته كنز الإيجاز التي بين يدي التحقيق فقد عمد إلى التفصيل والإطالة مورداً آراء البلاغيين مؤيداً أو مخالفاً ومفصلاً ما يحتاج إلى تفصيل .

ومن هنا فهذه الرسالة التي بين يدي التحقيق هي بعنوان:

"كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز" لمؤلفها حسن بن جمال الدين الحلبي.

---

(1) ينظر ص 442من النص المحقق.

(2) ينظر: المخطوط (ل / 3)

(3) ينظر: ص 449 من النص المحقق

(4) ينظر: المخطوط (ل / 3)

وهو الاسم الذي نصَّ عليه المؤلف في مقدمات ثلاث نسخ من المخطوط ، حيث يقول: "وسميته «كَنْز الإيجاز في شرح علاقة المجاز»[1].

ولفظ " علاقة " جاء هنا بالإفراد بينما الموجود على طرة النسخ المعتمدة في التحقيق لفظ " علاقات" بالجمع ، ولعل هذا اللفظ من اختيار النساخ وقد آثرت اختيار لفظ (علاقة) بالإفراد، ؛ لأنه هو المنصوص عليه من قول المؤلف في مقدمات النسخ الثلاث ، ويؤيده ما ورد من لفظ الإفراد في معجم المؤلفين، والذيل على كشف الظنون[2].

نسبة الرسالة إلى مؤلفها:

ليس ثمة ما يوجب الشك بأنَّ هذه الرسالة :" كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز " لمؤلفها: حسن بن جمال الدين الحلبي وذلك لوجود هذه النسبة على طرَّة جميع النسخ الأربع المعتمدة في التحقيق، كما يؤيد ذلك ما نَصَّ عليه المؤلِّف في مقدمة جميع النسخ من ذكر اسمه بقوله : "أمَّا بعد؛ فيقول ثاني عنان تفويضه للقوي المتين أحقر الورى: حسن بن جمال الدين"[3].

إضافة إلى ما سبق من التشابه الكبير بين هذه الرسالة ورسالته " معدن الإيجاز" التي سبق توثيق نسبتها من المصادر العلمية.

---

(1) ينظر : ص، 440 من النص المحقق،وذلك في جميع النسخ ما عدا نسخة (د) المصورة من قسم المخطوطات بجامعة الإمام تحت رقم: 4196، ففيها (علاقات) بالجمع.

(2) ينظر: معجم المؤلفين 215/3. وإيضاح المكنون : 510/4.

(3) ينظر : ص،440 من النص المحقق

ب– محتوى الرسالة:

هذه الرسالة_كما سبق _ هي شرح لمتن نثري في علاقات المجاز المرسل، وقد أشار مؤلفها إلى ذلك في مقدمة رسالته بقوله: "لَمَّا كثر استعمال المجاز في فصيح الكلام، وانتشر ذلك بين الأئمة الأعلام وقد أفرده القوم برسائل ؛ اهتماما بشأنه، وإحكاما لدعائم برهانه، وذكروا علاقته إجمالا من غير تفصيل ولم يفردها أحد بتأليف كما قيل، جمعت فيها أوراقا مبتكرات من غير مثال وإن كان مأخذها كتب القوم وأفواه الرجال.

ثم لما كانت مفتقرة لشرح متمم للمقاصد مشتمل على بيان الشواهد وشحتها ببيان سبكت فرائده يد الأفكار واستخرج جمانه من عباب كتب الأخيار وسمَّيته: كَنْز الإيجاز في شرح علاقة المجاز"[1].

وقد بنى رسالته على مقدمة وباب وخاتمة.

أمَّا المقدمة فقد بيَّن فيها غرضه من تأليف هذا المتن، وأنه جديد في بابه حيث لم يفرده أحد بتأليف قبله.

وأمَّا الباب فقد جعله في معرفة علاقات المجاز المرسل.

وأمَّا الخاتمة فقد جعلها في بيان مجاز المجاز.

ج– قيمة الرسالة العلمية:

تأتي أهمية رسالة " كنز الإيجاز في شرح علاقة المجاز" لمؤلفها حسن بن جمال الدين من كونها تتناول موضوعاً لم أجد من أفرد له بحثاً مستقلاً في

(1)ينظر: ص441 من النص المحقق .

مؤلف واحد –حسب علمي– وهو شرح علاقات المجاز. ومما يزيد من قيمة الرسالة العلمية معالجة المؤلف لمسائل علاقات المجاز بأسلوب يقرِّب البعيد بلفظ موجز، ويكشف عن كثير من الإشكالات، مع ظهور شخصيته في ترجيحه لبعض الآراء واستحسانها، ويظهر ذلك فيما يلي:

1– تحليله لبعض المسائل البلاغية، حيث يروم تبسيطها وتوضيحها وتيسير فهمها للقارئ، فيقوم بإجراء الاستعارة أو التشبيه ونحو ذلك، ومن ذلك شرحه لكلمة العَلَم أي الجَبَل، وقد شُبِّه به العلماء، فبيَّنَ وجه الشبه بين العلماء والجبال بقوله: "شُبِّهوا بالجبال في الظهور والاشتهار "[1]،وعندما شرح قوله "كنوز مخدرات الملة البيضاء" قال :شبّه تستر معاني مسائل الشريعة في ألفاظها بتخدر المحبوبة في خدرها ثم اشتق منه مخدرات وذلك استعارة تبعية لجريانها في اسم المفعول بعد جريانها في المصدر " [2]

2– تنبيهه إلى المسائل التي تحتاج إلى دقة تنبه وتأمّل، بعبارة (فافهم) أو (تأمَّل) ونحو ذلك. ومن ذلك عندما تحدث عن العلاقة الثالثة عشرة من علاقات المجاز فقال: "أن يكونا أي المعنى الحقيقي والمجازي بالعكس أي يكون المعنى الحقيقي خاصّاً والمجازي عاماً فهي أي العلاقة الخصوص أي تسمى بذلك كالفرس أي الحيوان الصاهل إذا استعمل في الدابة التي هي أعم منه كقولك لمريد السفر: إذا ركبت فرسك فقل: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا

(1) ينظر : ص 459 من النص المحقق.

(2) ينظر : ص 456 من النص المحقق.

هَذَا﴾... الآية. تريد دابتك بقرينة أنَّ الحديث الوارد بذلك ورد على مطلق الدابة، فتأمل"[1].

3– ميله للإيجاز غير المخلّ، وهذا ظاهر في ثنايا الرسالة، ودلّلَ عليه بكثير من العبارات،كقوله: (ضيق الرسالة يأبى إيراد ذلك)[2]، وقوله:(إنما قدَّم "الرحمن" والقياس يقتضي الترقي بتأخيره لتقدم رحمة الدنيا؛ ولأنَّه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره أو لأن الرحيم كالتتمة والرديف له أو لغير ذلك مما ذكر في المطولات)[3]،وقوله:(والأجوبة عنها مبسوط في كتب فن الآداب)[4]. ومن ذلك قوله : "وفي هذا المقام اختلاف يطلب بيانه من المطولات"[5].

4– توجيهه لبعض ما يشكل فهمه، أو ما يكون ظاهره التناقض؛ لاختلاف وجهة نظر البلاغيين في المسألة الواحدة، فعندما شرح العلاقة العشرين بيَن ذلك بقوله: "أن يكون أي المعنى الحقيقي مجاوراً له أي للمعنى المجازي فهي أي العلاقة المجاورة نحو: سال الميزاب أي: ماؤه، فذُكِرَ الميزاب وأريد ماؤه مجازاً مرسلاً بعلاقة المجاورة والقرينة ذكر السيلان، هكذا مثلوا له، وهو لا ينافي ما مرَّ في جري النهر من أنَّه من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال، إذْ هو

(1) ينظر : ص 480 من النص المحقق.

(2)ينظر : ص 449 من النص المحقق.

(3)ينظر: ص 449 من النص المحقق.

(4)ينظر: ص 453 من النص المحقق.

(5)ينظر: ص 472من النص المحقق.

مشتمل على كلا المعنيين، وكلٌّ من المقامَيْنِ يجذب منه ما يستحقه ويأخذ منه سهمه، فإذا قصد أحدهما في مقام لا يلزم قصد الآخر معه فيه وإن كان حاصلاً بدون قصد. وفرْقٌ بَيِّن بَيْنَ كون الشيء مقصوداً من شيء وبين كونه حاصلاً منه بغير قصد كما لا يخفى، وبهذا ينحل كثير من التنافي الواقع في كلامهم حيث يقرر بعضهم بأنَّ العلاقة المحلية والبعض الآخر السببية والآخر المجاورة أو اللزوم إلى غير ذلك في محل واحد. والله أعلم"[1].

5- ظهور شخصيته من خلال بعض الآراء التي يوردها، فقد رجح أن الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ زائدة، فقال: وكون الكاف زائدة هو الظاهر[2]. ولا يعني أنها زائدة لا معنى لها، وإنما اصطلاح تعارف عليه أهل اللغة، فهي زائدة لمعنى توكيد النفي.

وكذلك حديثه في تتابع الإضافات، حيث أورد أنَّ بعض البلاغيين يرى أن هذا التتابع عيب يخل بفصاحة الكلمة، ولكنه خالف هذا الرأي ورأى أن الراجح خلاف ذلك؛ لوجوده في القرآن الكريم والحديث الشريف، وهو بهذا يؤيد ما ذهب إليه السعد التفتازاني. فقال: "وليس في تتابع الإضافات إخلال بالفصاحة على الراجح في فن المعاني كما بَيَّنه المحقق سعد الدين في المطول مستدلاً بوقوعه في القرآن والحديث "[3].

(1)ينظر: ص 487 من النص المحقق.

(2) ينظر : ص 487 من النص المحقق.

(3) ينظر : ص 455 من النص المحقق.

وتظهر شخصيته أيضاً من خلال ما يورده من افتراضات والإجابة عليها، كقوله: "فإن قلت: المثال المذكور [يعني قوله تعالى: (واسأل القرية)] من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال فيه والعلاقة المحلية لا حذف المضاف. قلت: قد تقدمت الإشارة إلى أنه لا مانع من جمع علاقات في شيء واحد فأيهما اعتبر كان هو المقصود دون غيره، وهنا اجتمع حذف المضاف ، مع المحلية بل ومع المجاورة أيضاً"[1]. ومن أمثلة ما أورده مما يدل على شخصيته العلمية قوله:

"وههنا بحث وهو أنه إذا ذكرت القرية وأريد أهلها بعلاقة حذف المضاف؛ لأنّ الجماد لا يسأل إلا عند خرق العادة إظهاراً للمعجزة أو الكرامة فهي مجاز مرسل والقرينة ذكر السؤال ، وإن أريد بالقرية معناها الحقيقي فالكلام من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وحينئذ إسناد السؤال إليها مجاز عقلي لا لغوي كما لا يخفى، ويسمى الكلام حينئذٍ إيجاز الحذف. كما ذكره البيانيون. فإن قلت: المثال المذكور من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال فيه والعلاقة المحلية لا حذف المضاف ".[2]

6- إيراده لبعض المسائل النادرة التي لا تكاد توجد في المصادر البلاغية، وذلك عند شرحه لعلاقة المجاز المرسل باعتبار ما سيكون، حيث أورد ما أضافه جلال الدين المحلي فيها، وتقريره لها من كل جوانبها، قال: "وفسَّر الشيخ جلالُ الدين المحلِّي الأَوْلَ بقوله: إما باعتبار ما يؤول إليه قطعاً نحو قوله

(1) ينظر :ص 484 من النص المحقق.

(2) ينظر : ص 483 من النص المحقق

تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾، أو ظنّاً كالخمر للعصير، لا احتمالاً كالحر للعبد، وهو حَسَنٌ فراجعه"[1]

7– ومما يزيد في قيمة الكتاب أيضاً: تنوع مصادره التي استقى منها، من بلاغة، وتفسير، وأصول فقه، ولغة. وكذلك أمانته العلمية التي تتجلى في توثيق ما ينقله من نصوص، فقد صرَّح بذكر المصادر التي ينقل منها، كالإيضاح، وشرح المفتاح، وتفسير البيضاوي وحواشيه، وغير ذلك من المصنفات الكثيرة التي سيأتي ذكرها في مبحث مصادر الكتاب قريباً– إن شاء الله تعالى.

د– المآخذ على الرسالة:

لا ينفك أي عمل بشري عن نقص وتلك سمة الإنسان بيد أن أي مصنف إذا أحصيت أخطاؤه كان ذلك دليلا على رجحان فضلة وقد قيل : الكامل من عدَت حسناته ، ومن خلال عملي بالمخطوط وقفت على بعض الملاحظات وغاية ما وقفت عليه من تلك الملاحظات مايأتي :

1. التعبير بالحكاية عن كلام الله، حيث يقول: " كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام: ﴿ وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ أي: ذِكْراً حسناً"[2]. وهذا التعبير درج عليه كثير من العلماء، ومرادهم به: الإخبار. والأَحْرَى أن يُتَجَنَّب إطلاق لفظ الحكاية على الله تعالى؛ لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء وليس لكلامه –سبحانه وتعالى–

(1)ينظر: ص 485 من النص المحقق.

(2) بنظر : ص 486 من النص المحقق .

مِثْل. ولذا قال الزركشي: تساهل من أطلق لفظ الحكاية وأراد به معنى الإخبار[1]. فالأَوْلَى أن يقال: (إخباراً) بدلاً من قوله: (حكاية) [2].

2. تأويل بعض صفات الباري سبحانه وتعالى على مذهب الأشاعرة، فقد أوَّل قوله عز وجل (وجاء ربك) بـ(وجاء أمره). وبيَّنتُ الصواب في موضعه[3].

3. التحريف في اسم كتاب القاضي البيضاوي، فقد ذكرت جميع النسخ: (منهاج الأصول) [4]. والصواب: منهاج الوصول.

هذه هي المآخذ التي ظهرت لي من خلال هذه الرسالة، وقلَّ أن يخلو كتاب من مأخذ حاشا كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأسأله سبحانه أن يعفو عني وعن المؤلف وعن جميع المسلمين.

هـ– مصادر الرسالة وشواهدها:

أولاً: مصادره:

استقى المؤلف مادته من مصادر مختلفة، يمكن توزيعها على النحو التالي:

أ– مصادر بلاغية:

«المطول» للتفتازاني.

---

(1) البرهان في علوم القرآن: 1/ 344.

(2) ينظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: 1/ 586 .

(3)ينظر : ص 481 من النص المحقق.

(4)ينظر : ص 477 من النص المحقق.

«الإشارة إلى الإيجاز» للعز بن عبد السلام.

«المصباح في شرح المفتاح» للسيد الشريف الجرجاني.

«حاشية الحفيد على شرح مقدمة الاستعارات».

«الإيضاح في علوم البلاغة»، للخطيب القزويني.

«مفتاح العلوم»، للسكاكي.

«حاشية الشريف الجرجاني على المطول».

ب– مصادر أصولية:

«شرح التلويح للتفتازاني» في أصول الفقه.

«حاشية الشريف الجرجاني على مختصر المنتهى».

«منهاج الوصول في علم الأصول»، للبيضاوي.

«شرح جلال الدين المحلي على مختصر المنتهى».

ج– مصادر تفسيرية.

«تفسير البيضاوي»

«حاشية العصام القونوي على البيضاوي».

د– مصادر لغوية:

أما المصادر اللغوية فقد اكتفى بكتاب «الصحاح» فقط.

هذه هي مصادر الكتاب المحقق، ولكونه مؤلَّفاً بلاغياً؛ كانت السمة الغالبة فيه هي مصادر هذا الفنّ

ثانياً: الشواهد:

استشهد المؤلف في كتابه بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والأمثال العربية.

فقد بلغت شواهده القرآنية ثمانية وعشرين شاهداً. أمَّا الحديث فقد استشهد به في موضعين، وكذلك الأمثال.

أما شواهده الشعرية فلم يورد غير شاهد واحد فقط.

القسم الثاني: التحقيق

أولاً: وصف النسخ:

عثرت على أربع نسخ خطية كاملة مصوَّرة لهذا الكتاب، لا يظهر فيها فروق بين المتن والشرح. وأصل المخطوط فيه تمييز بالمداد الأحمر كما هو المعتاد. وجميعُها نسخ تامة،سالمة من السقط وخالية من التصحيف أو التحريف إلا في القليل النادر، ويوجد على طرتها عناوينها، وكذلك توثيقات وطوابع تدل على أماكن وجودها، وبعد قراءتها تبين أنها متشابهة فيما بينها إلى حد كبير وفي مايأتي وصفها :

الأولى: مصوَّرة عن نسخة الظاهرية في مكتبة دار الكتب الوطنية بدمشق، برقم: (10503)، وتقع في (10) عشر لوحات ، بها تسع عشرة صفحة، في كل صفحة سبعة وعشرون سطراً. ومتوسط ما في كل سطر: إحدى عشرة كلمة.

وهي مكتوبة بخط نسخي واضح، سليمة من الخرم والطمس، وناسخها مجهول، ولا يوجد بها تاريخ نسخ. غير أن هذه النسخة امتازت من بقية النسخ بآثار تصحيحات ومراجعات واستدراكات وتعليقات في الهامش في جميع صفحاتها. ويبدو لي أنها منقولة من أصل قديم ضبطت روايته وصححت قراءته. كما أنها هي النسخة الوحيد التي كُتِبَ على طُرَّتها متن منظوم في علاقات المجاز، للمؤلف نفسه. ولِمَا تقدَّم آثرت أن تكون هذه النسخة أصلاً في التحقيق، وقد رمزت لها بعبارة (الأصل).

الثانية: مصوَّرة من قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود، بالرياض، وهي ضمن مجموع تحت رقم: (32604) يشتمل على ثلاثة مخطوطات وهي على الترتيب التالي:

1. كتاب كنز الإيجاز في شرح علاقات المجاز، للشيخ حسن ابن جمال الدين.
2. منظومة في التقليد في بعض المسائل الضرورية لأحمد الطيبي.
3. رسالة نظم الاستعارات للقاضي الطبلاوي.

ويقع (كنز الإيجاز) في (8) ثماني لوحات ، أي في ست عشرة صفحة، في كل صفحة خمسة وعشرون سطراً. ومتوسط ما في كل سطر: ثلاث عشرة كلمة. وهي مكتوبة بخط نسخي واضح، ويوجد في اللوحة الأولى فقط بعض التعليقات.

فرغ منها ناسخها محمد بن الشيخ بركات الشغري القاضي في بدركوش. ليلة الجمعة وقت السحر ليلة الرابع عشر من شهر ربيع الأول سنة مائة واثنين بعد الألف من الهجرة النبوية (14/ربيع الأول/1102هـ). وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (أ).

الثالثة: مصورة عن نسخة مكتبة الإسكندرية العامة بمصر. برقم(492،78)، وتقع في (14) لوحة أي في (28) صفحة، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً، ومتوسط ما في كل سطر: تسع كلمات.

وهي مكتوبة بخط نسخي جميل، وعليه تملك للسيد عبدالوهاب وناسخها مجهول ولا يوجد بها تاريخ نسخ ، وقد رمزت لها بالحرف(ب).

الرابعة: مصوَّرة من قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود، بالرياض، تحت رقم: (4196)، في (16) ست عشرة لوحة، بها إحدى وثلاثين صفحة، في كل صفحة ما بين سبعة عشر و ثمانية عشر سطراً. ومتوسط ما في كل سطر: سبع كلمات. وهي مكتوبة بخط نسخي واضح،

ولا يوجد فيها تعليقات أو تصويبات. فرغ منها ناسخها السيد حافظ ابن الشيخ حسني إمام جامع الشيخ. ولا يوجد بها تاريخ نسخ. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف(د).

وفيما يأتي نماذج من النسخ الخطية

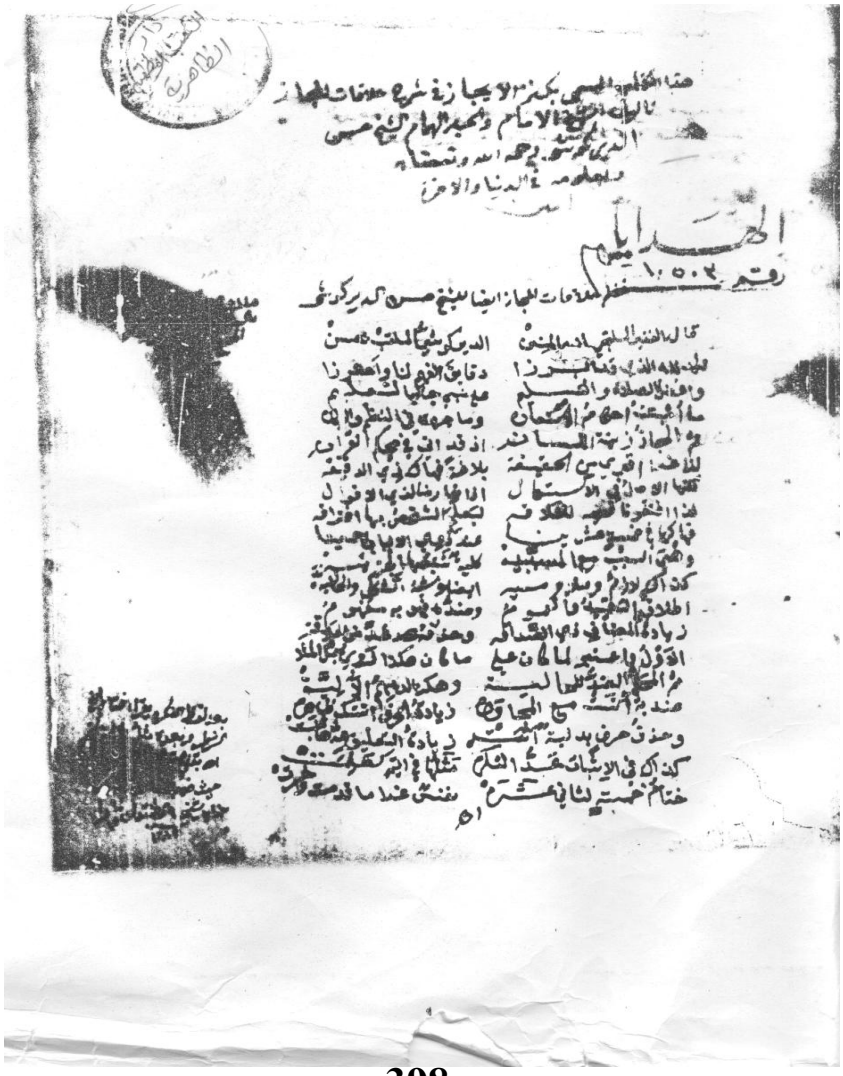

صفحة العنوان من النسخة الأصل ويظهر فيها نص منظومة المؤلف في رسالته الأخرى (معدن الإيجاز)

الصفحة الأولى من النسخة الأصل

الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر
الحمد لله الذي أحكم ببلاغة معاني آياته معجزات سيد العرب والعجم وهدى ببيان مناهج تبليغه سائر الأمم والصلاة والسلام على نبينا محمد أفصح من نطق بالضاد وأحق من خص بالشفاعة يوم المعاد، أما بعد فيقول ثاني عنان تفويضه للقوي المتين أحقر الورى حسن بن جمال الدين لما كثر استعمال المجاز في فصيح الكلام وانتشر ذلك بين الأئمة الأعلام وقد أفرده القوم بر سابرا اهتماما بشأنه واحكاما لدعايم برهانه وذكروا علاقته اجمالا من غير تفصيل ولم يفردها احد بتأليف كما قيل جمعت فيها أوراقا مبتكرات من غير مثال وإن كان ماخذها كتب القوم وأقوال الرجال ثم لما كانت مفترقة بشرح متمم للمقاصد مشتمل على بيان الشواهد وشحتها ببيان سبكت فرائده يدا الا فحاد واستخرج جمانه من عباب كتب الاخبار وسميته كنز الايجاز في شرح علاقة المجاز فشرعت مقتديا بالذكر الحكيم مبتدا بسم الله الرحمن الرحيم المشتملة على الثناء الحاصل به الجملة الدافع لتعارض حدي بيتيهما وهذا احضر الطفوا اجيب به عنه وان لزم عليه كون الحمد الاتي تاكيدا اذ هو في هذا المقام احسن من التاسيس بل هو تاسيس فافهم والباء متعلقة بمحذوف اسم او فعل مقدم او مؤخر وكل منهما خاص او عام فالاقسام ثمانية وقيل انها ترتقي الى عدد كثير كما بين في محله وتقديره فعلا مؤخرا خاصا اولى كما قرروه وهو للاستعانة او للمصاحبة وكل وجهة واشتقاق الاسم من السمو لانه رفعة للمسمى او من السمة علامة وفيه لغات بضع او عشر او اكثر والمقام ينبو عن ايرادها والله علم بالغلبة التقديرية على الذات الواجب الوجود وقيل اصالة ونسب لسيبويه والكلام في انه في الاصل اسم او صفة او عين المسمى او غيره لا يحتمله المقام والتفصيل في البيضاوي وحواشيه واصل الالاه اوالاه وعلى كل حذفت الهمزة وعوض عنها ال والمراد بالتعويض على الاول قصده كما لا يخفى واشتقاقه من اله بفتح اللام اذا عبد او من اله بكسرها اذا تحير او اذا سكن اليه

الصفحة الأولى من نسخة (أ)

الصفحة الأولى من نسخة (ب)

الصفحة الأولى من نسخة (د)

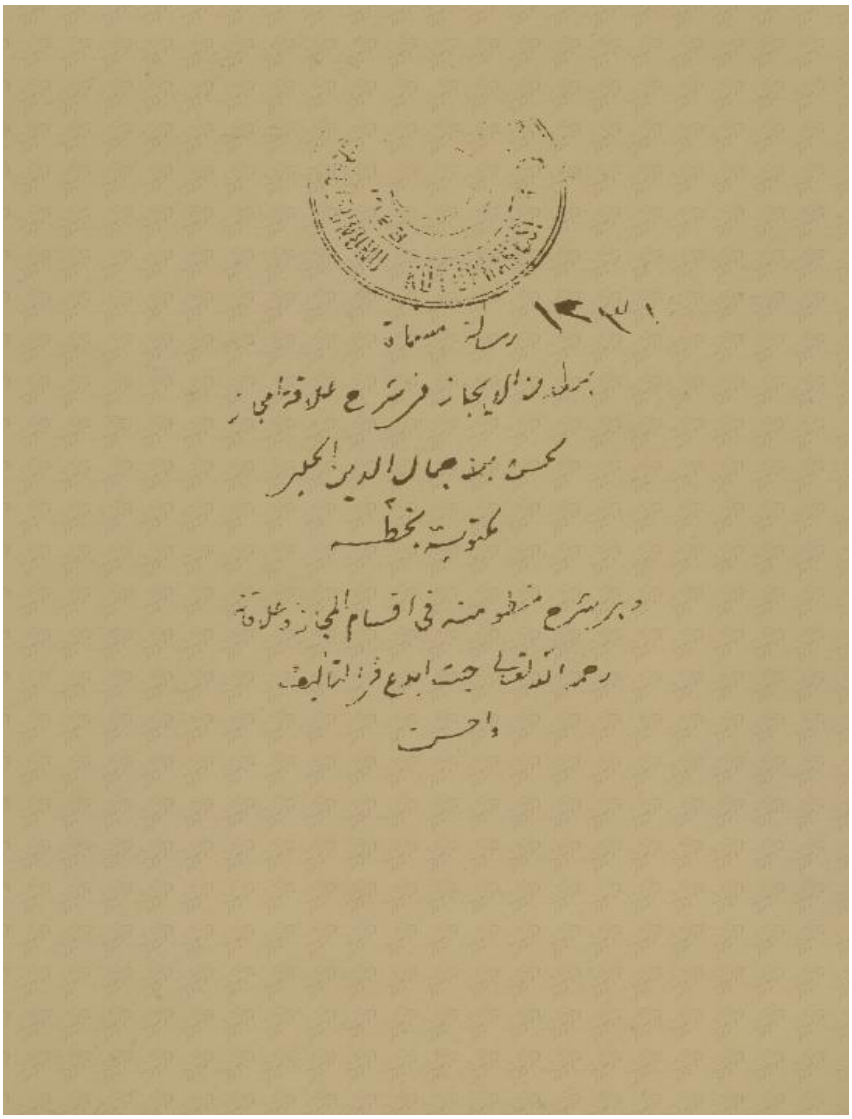
رسالة مسماة
بمعدن الإيجاز فرشرح علاقة المجاز
لمحسن بن جمال الدين الحبلي
مكتوبة بخطه
وهو شرح مختصر منه في أقسام المجاز وعلاقاته
رحم الله تعالى جهات ابدع في التأليف
واحسن

صورة الغلاف من رسالة معدن الإيجاز

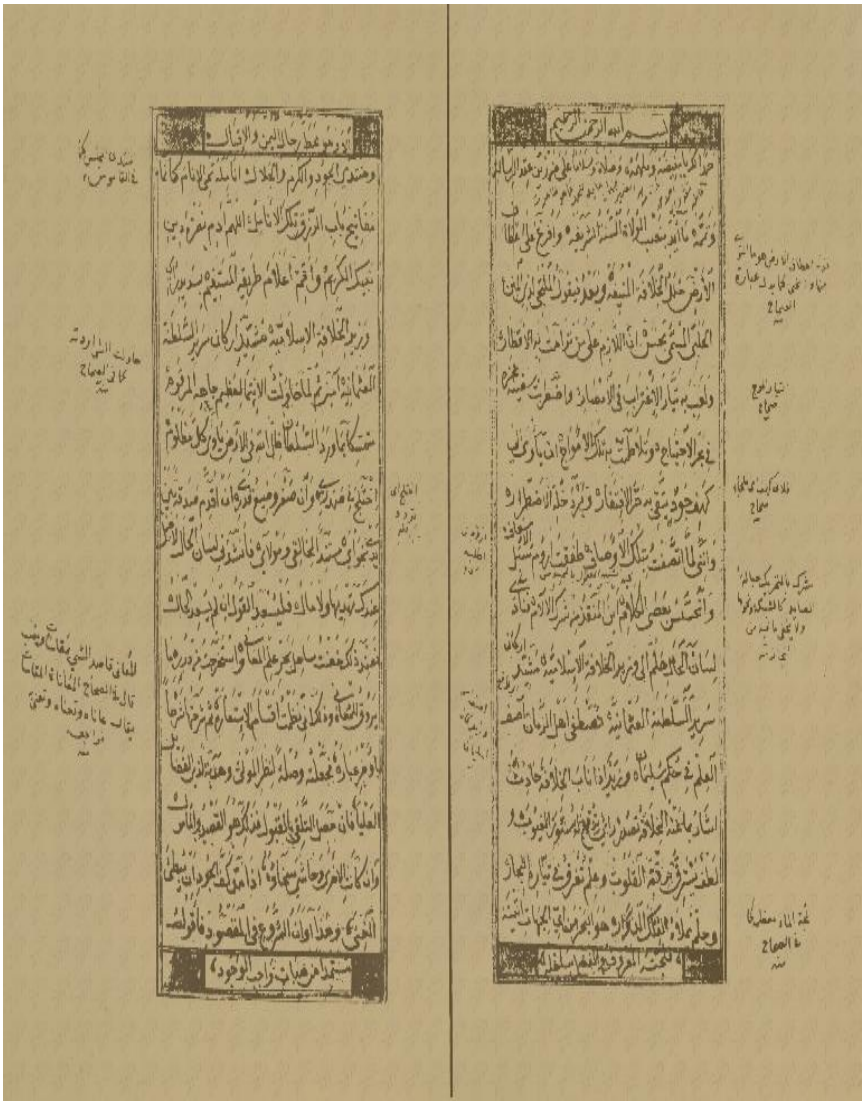

صورة اللوحة الأولى من مخطوط معدن الإيجاز

ثانياً : منهج التحقيق.

سلكت في تحقيق هذا المخطوط المنهج العلمي المتبع في ذلك، وسرت في عملي فيه على النحو التالي:

1. نسخ النص من الأصل، وهي نسخة الظاهرية بدار الكتب الوطنية. وتحريره وفق قواعد الإملاء المعروفة.
2. مقابلة الأصل بما في النسخ الأخرى، وإثبات الفروق بينها في هامش التوثيق. مع التنبيه على ما وقع في النسخ من تحريفات وتصحيفات، وإن كان قليلاً.
3. وضعت الزيادة التي يقتضيها النص بين معقوفين، وكذلك الزيادة التي عثرت عليها عند عرض مادة الكتاب المحقق على مصادره الأصلية، ككتب شروح المفتاح.
4. إثبات أرقام اللوحات الخاصة لمصورة النسخة المعتمدة أصلاً في النص المحقق، مع الرمز للصفحة اليمنى من المصورة بـ(أ)، ولليسرى بـ(ب)، والرقم لأسفل الصفحة، هكذا مثلاً: [1/أ].
5. ضبط الآيات الكريمة الواردة في المتن ضبطاً تامّاً، وكتابتها على الرسم العثماني، وجعلها بين قوسين مزهرين، وعزوها إلى سورها مع ذكر رقم الآية في هامش التوثيق.
6. تخريج الأحاديث من كتب الأحاديث.
7. تخريج الشواهد الشعرية من مظانها.
8. التعليق على ما يحتاج إلى تعليق من مسائل.
9. التعريف بالمصطلحات العلمية التي تحتاج إلى بيان وتوضيح.
10. ترجمة الأعلام.

كَنْزُ الإِيجَازِ فِي شَرْحِ عَلاقَةِ الْمَجَازِ
لِحَسَنِ بنِ جَمَالِ الدِّينِ الْحَلَبِيِّ

المقدمة

الحمد لله الذي أحكم ببلاغة معاني آياته معجزات سيد العرب والعجم، وهدى ببيان منهج تبليغه سائر الأمم، والصلاة والسلام على (سيدنا و)[1] نبينا محمد أفصح من نطق بالضاد، وأحق من خُصَّ بالشفاعة يوم المعاد.

أمَّا بعد؛ فيقول –ثاني عنان تفويضه للقوي المتين أحقر الورى– حسن ابن جمال الدين: لَمَّا كثر استعمال المجاز في فصيح الكلام، وانتشر ذلك بين الأئمة الأعلام، وقد أفرده[2] القوم برسائل[3]؛ اهتماماً بشأنه، وإحكاماً لدعائم برهانه، وذكروا علاقته إجمالاً من غير تفصيل ولم يفردها أحد بتأليف كما قيل، جمعت فيها أوراقاً مبتكرات من غير مثال وإن كان مأخذها كتب القوم وأفواه الرجال.

ثم لما كانت مفتقرة لشرح متمم للمقاصد مشتمل على بيان الشواهد وَشَّحْتُها[4] ببيان سبكت فَرَائِدَهُ يَدُ الأفكار

---

(1) ما بين القوسين مثبت من (ب).

(2) في الأصل: (أفرد) وهو سهو من الناسخ، والتصويب من (أ) و(ب).

(3) مما أُلِّف في المجاز: تلخيص البيان في مجاز القرآن للشريف الرضي، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز للعز ابن عبد السلام. ومن المؤلفات الحديثة: المجاز في البلاغة العربية لمهدي صالح السامرائي، والمجاز في اللغة والقرآن لعبد العظيم المطعني، والمجاز وأثره في الدرس اللغوي لمحمد بدري عبد الجليل.

(4) وَشَّح: أي أَلْبَسَ، يقال: وَشَّحْتُها توشيحاً فتَوَشَّحَتْ هي أي لَبِسَتْهُ. ينظر: الصحاح (تاج

واسْتُخْرِجَ جُمَانُهُ[1] من عُباب كتب الأخيار ، وسمَّيته : "كَنْز الإيجاز في شرح علاقة[2] المجاز"، فشرعت مقتدياً بالذكر الحكيم مبتدءاً بـ «بسم الله الرحمن الرحيم» المشتملة على الثناء الحاصل به الحمدلة الدافع لتعارض حديثيهما[3]، وهذا أخصر وألطف ما[4] أجيب به عنه[5]، وإن لزم عليه كون الحمد الآتي تأكيداً إذْ هو في هذا المقام

اللغة وصحاح العربية)، للجوهري (ت393هـ)، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، ود. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.

(1) الجُمانُ: اللُّؤْلُؤ، الواحِدَةُ: جُمانَةٌ ينظر: الصحاح (جمن): 509/5

(2) في (د): علاقات.

(3) يشير إلى ما يُرْوَى عن النبي –صلى الله عليه وسلم– أنه قال: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع)، والحديث أورده السيوطي في الجامع الصغير13/5، والدر المنثور 10/1، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً. ورواه ابن ماجه (1894) بلفظ (بالحمد أقطع)، وابن حبان بلفظ: (بحمد الله)، ورواه الدارقطني بلفظ: (بحمد الله)، وبلفظ: (بذكر الله): 229/1. والحديث فيه ضعف والصحيح فيه الإرسال كما جزم بذلك الدارقطني وأبو داود. ينظر: إرواء الغليل 30/1-32.

(4) في الأصل: مما. والمثبت من (أ) و(ب) إذ هو الذي يتماشى مع السياق.

(5) وجه التعارض بينهما أن امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر؛ لأن البداءة إنما تكون بواحدة، وقد أجيب عن ذلك بأمور منها: أنَّ المقصود بالبسملة والحمدلة ما هو أعمّ منهما وهو ذكر الله والثناء عليه، سواء كان بصيغة البسملة أو الحمدلة أو غيرهما، ويدل على ذلك رواية (ذكر الله) فهما محمولان عليها.

وقيل: إنَّ من يبدأ بأي ذكر من البسملة أو الحمدلة يكون قد خرج من عهدة الحديثين، لكن خصوص البسملة أولى لموافقة الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح، وقيل: إن المراد

أحسن من التأسيس[1] بل هو تأسيس فافهم.
والباء متعلقة[2] بمحذوف اسم[3]، أو فعل مقدم،

من (بسم الله الرحمن الرحيم) أي: اسم لله، وذكر أي اسم حاصل بالحمدلة فلا معارضة بينهما. وقيل: المراد بالحمد مفهومه الكلي الذي هو الثناء بالجميل لأجل الجميل غير الحادث المطبوع بأي عبارة كانت، وهذا خاص بالبسملة فلا معارضة، ومقتضى ذلك أنَّ من بدأ بالبسملة فقد خرج من عهدة الحديثين، وهذا ما اختاره المصنف. ينظر: فيض القدير للمناوي: 6/4، والرسالة الكبرى في البسملة للصبان: 29-33.

(1) الفرق بين التأكيد والتأسيس: التأكيد: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن المعنى الحاصل قبله. أمَّا التأسيس –أي التأسيس البلاغي لا العروضي– فهو عبارة عن معنى آخر لم يكن أصلاً قبله. (ينظر: التعريفات للشريف الجرجاني: باب التاء، ص:50، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1403هـ-1983م، والتوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ): فصل الألف، ص: 155، تحقيق: رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط1/1410هـ. وذكر الخطيب القزويني: أن التأسيس خير من التأكيد، وحمل الكلام على الإفادة خير من الإعادة. ينظر: الإيضاح: في علوم البلاغة للقزويني (ت739هـ): 150/1، تحقيق: د/عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ط6/1985م-1405هـ.

(2) في (ب): متعلق. وهو صحيح أيضاً باعتبار لفظ الحرف، أي حرف الباء متعلق.

(3) هذا على مذهب البصريين القائلين بأنّ الباء متعلقة بمحذوف هو اسم. فقدَّر بعضهم هذا الاسم المحذوف مبتدأ حذف هو وخبره وبقي معموله، فتقديره قد يكون خاصّاً نحو: قراءتي باسم الله كائنة أو مستقرة، وقد يكون عامّاً نحو: ابتدائي بسم الله كائن أو مستقرّ. وذهب بعض البصريين إلى أنّ الاسم المحذوف هو خبر حذف هو ومبتدؤه أيضاً وبقي معموله قائماً مقامه، وتقديره خاصا نحو: (قراءتي كائنة بسم الله)، وعاما نحو: (ابتدائي كائن بسم الله) كما يقال: زيد بمكة، ويتلخص من ذلك أن أقسام هذه التقديرات أربعة. ينظر: الدر

أو مؤخر[1]، وكلٌّ منهما خاص، أو عام، فالأقسام ثمانية[2]، وقيل: إنها ترتقي إلى عدد كثير كما بُيِّنَ في محله[3]، وتقديره فعلاً مؤخراً خاصّاً أولى كما قرروه[4].

المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت756هـ): 22/1. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1406/1هـ-1986م.

(1) هذا على مذهب الكوفيين القائلين بأنّ المحذوف هو فعلٌ. ثم اختلفوا ، فذهب بعضهم إلى أن تقدير ذلك الفعل المحذوف مقدَّم على الجار والمجرور، لأن الأصل التقديم. وتقديره خاصّاً: أقرأ باسم الله، وتقديره عامّاً: أبتدئ باسم الله. ومنهم من قدر الفعل المحذوف بعد الجار والمجرور، خاصّاً نحو: باسم الله أقرأ، وعامّاً نحو: باسم الله أبتدئ. فالأقسام أربعة أيضاً على مذهب الكوفيين. ينظر: الدر المصون: 22/1.

(2) أي جملة هذه التقديرات التي ذكرها البصريون والكوفيون ثمانية. وصرح بهذا الشيخ البيجوري في حاشيته فقال: "وأقسام المتعلق ثمانية؛ لأنه إما أن يكون فعلاً أو اسماً، وعلى كلٍّ إما أن يكون خاصّاً أو عامّاً، وعلى كلٍّ إمَّا أن يكون مقدَّماً أو مؤخَّراً. (حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع: 20/1، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1420/2هـ-1999م.

(3) ذكر الشهاب الخفاجي: أنها ترتقي إلى أكثر من ثلاثين قسماً، حيث يقول: "والحاصل أن متعلقه إما مذكور أو محذوف، وعلى الثاني مؤخر أو مقدم، عام أو خاص، فعل أو اسم، مفرد أو جملة، ويضم له معاني الباء فتزيد احتمالاته على ثلاثين". حاشية الشهاب (المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي للخفاجي ت1069هـ) على تفسير البيضاوي: (51/1)، ضبط وتخريج الشيخ عبد الرزاق المهدي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1417/1هـ-1997م.

(4) قال السمين الحلبي (الدر المصون: 23/1): "وهذا – يعني: تقدير المحذوف فعلاً مؤخراً خاصّاً- حسنٌ جدّاً"؛ وذلك لأنّ تقديم الجار والمجرور (بسم) يفيد التخصيص بالابتداء من

وهي[1] للاستعانة[2] أو للمصاحبة[3] ولكلٍّ وِجْهَةٌ.

دون غيره؛ لما في ذلك من التبرك والتعظيم، وقد أشار الزمخشري إلى سرّ تقدير المحذوف فعلاً مؤخراً، وذلك في قوله: "فإن قلت: لم قدرت المحذوف متأخراً؟ قلت: لأن الأهم من الفعل والمتعلَّق به هو المتعلِّق؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحِّد معنى اختصاص اسم الله عز وجل بالابتداء وذلك بتقديمه وتأخير الفعل. (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ت 538هـ) :13/1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1415هـ -1995م.

وقال القاضي البيضاوي عند تفسيره سورة الفاتحة: "وتقديم المعمول –ههنا– أوقع ...؛ لأنه أهم وأدل على الاختصاص وأدخل في التعظيم وأوفق للوجود فإن اسمه سبحانه وتعالى مقدَّم". تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التَّنْزيل وأسرار التأويل، للقاضي البيضاوي (ت791هـ) : 5/1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/2003م-1424هـ.

(1) أي: الباء.

(2) باء الاستعانة: هي الداخلة على واسطة الفعل المذكور معها، والتي يتوقف وجوده عليها، كما في قولك: كتبت بالقلم، وتسمى باء الآلة أيضاً. ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: 220/2.

(3) باء المصاحبة: هي التي يصلح في موضعها (مع) ويغني عنها وعن مصحوبها الحال كما في قوله تعالى: ژ ءَانَـٰهُمۡ رَبُّهُمۡ ژ هود: ٤٨ ، أي: مع سلام أو مسلَّماً. ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: 221/2. وقال ابن عاشور: "والباء باء الملابسة والملابسة هي المصاحبة، وهي للإلصاق أيضاً، فهذه مترادفات في الدلالة على هذا المعنى ...وهذا المعنى هو أكثر معاني الباء وأشهرها. ينظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: 147/1. الدار التونسية للنشر، تونس 1984م.

واشتقاق الاسم من: السُّمُوّ[1]؛ لأنه رفعة للمسمى، أو من: السِّمة[2]؛ لأنه

قال الزمخشري: "وهذا الوجه [يعني: الملابسة] أعْرَبُ وأحسن". (الكشاف: 14/1). أي: أحسن من جعل الباء للآلة أي أدخل في العربية وأحسن لما فيه من زيادة التبرك بملابسة جميع أجزاء الفعل لاسمه تعالى. ينظر: التحرير والتنوير: 147/1.

(1) وهو مذهب البصريين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ): 17/1، قدم له: حسن محمد، بإشراف: د. إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1418/1هـ-1998م. وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ص4 وما بعدها، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1377هـ-1957م. ولسان العرب (سمو): 397/14.

(2) وهو مذهب الكوفيين، ينظر: المصادر السابقة أنفسها. والذي تميل إليه النفس في هذه المسألة هو قول البصريين، لكون لفظ (السمو) يوافق القواعد العربية؛ وذلك أنه يجمع على (أسماء)، ويصغَّر على (سُمَيّ)، بخلاف لفظ (وسم) فإنه يجمع على (أوسام) لا على أسماء، وأن تصغيره (وُسَيْم)، فخرج قول الكوفيين عن القواعد التصريفية، وهناك مرجحات أخرى كثيرة تعضد مذهب البصريين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 18/1 وما بعدها، والدر المصون: 19/1 وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش (ت643هـ): 23/1، الطباعة المنيرية بمصر.

وفائدة هذا الخلاف ما نُقِلَ عن بعض أهل العلم -رحمهم الله- أن مذهب البصريين مبني على مذهب أهل السنة -في هذه المسألة- من أنه -سبحانه وتعالى- لم يزل موصوفاً قبل وجود الخلق وبعدهم، ومع وجودهم، وعند فنائهم، لا تأثير لهم في أسمائه وصفاته. أمّا مذهب الكوفيين فهو مبني على مذهب أهل الاعتزال من أنه -سبحانه وتعالى- كان في الأزل بلا أسماء، فلما خلق الخلق وضعت له الأسماء. وهذا أمر خطير يخلف ماعليه السلف. ينظر: تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي): 101/1، تحقيق الشيخ

علامته[1]. وفيه[2] لغات سبع أو عشر (أو أكثر)[3] والمقام ينبو[4] عن إيرادها[5].

هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 1423هـ-2003م. والدر المصون: 19/1-20.

(1) أي علامة على مسمَّاه.

(2) أي في لفظ (اسم).

(3) ما بين القوسين سقط من الأصل ومن (د)، والمثبت من (أ) و(ب).

(4) في (ب): ينبئ، وهو خطأ؛ لأنه يغير المعنى المراد هنا، فمعنى ينبئ: يخبر.

(5) ينظر: الإنصاف: 22/1، وأسرار العربية: ص8، وألفية المختار ابن بونه: ص5، المطبعة الحسينية المصرية، ط1327/1هـ، ولسان العرب (سمو). وغاية ما ورد للاسم من لغات ثمان عشرة، جمعها بعضهم في قوله:

للاسْمِ عَشْرُ لُغاتٍ مَعْ ثمانيةٍ بِنَقْلِ جَدِّيَ شَيْخِ النَّاسِ أكملِهَا

سَمًى سَمَاةٌ سَمٌ اسْمٌ وَزِدْ سِمَةً كَذَا سَمَاءٌ بِتَثْلِيثٍ لِأَوَّلِهَا

ينظر: حاشية البُجَيْرمي على الخطيب: 33/1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1417/1هـ-1996م. وروح المعاني -تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني- للألوسي (ت1270هـ): 55/1، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1415/1هـ=1994م.

وذكر ابن الحاج أيضاً: أن للاسم ثماني عشرة لغة مجموعة في قوله:

اِسْمٌ سِمٌ سُماً سُماةُ وسِمَهْ سَماءُ ثَلِّثْهُنَّ نِلْتَ المِكْرُمَهْ

ينظر: حاشية ابن الحاج على شرح المكودي: ص8، دار الفكر، بيروت لبنان، 1414هـ-1994م.

والله: علمٌ بالغلبة التقديرية على الذات الواجب الوجود، وقيل أصالة، ونسب لسيبويه[1]، والكلام في أنه في الأصل اسم أو صفة أو عين المسمى أو غيره لا يحتمله المقام، والتفصيل في البيضاوي وحواشيه[2].

وأصله " الإله" أو "إله" وعلى كل حذفت الهمزة وعوض عنها أل والمراد بالتعويض على الأول قصره كما لا يخفى[3]، واشتقاقه من أَلَهَ بفتح

(1) ينظر: الكتاب: 131/1. وجمهور أهل العلم على أن لفظ الجلالة (الله) علم بالوضع للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، واختلف بعد ذلك هل هو علم بالوضع أم علم بالغلبة التقديرية على خلاف مبسوط في كتب أهل العلم. ينظر: تفسير البيضاوي: 7/1، وحاشيته للكازروني: 17/1. والرسالة الكبرى في البسملة: 76.

(2) ينظر: تفسير البيضاوي:6/1-7، وحاشية محيي الدين شيخ زاده (ت951هـ) على تفسير البيضاوي: 40/1 وما بعدها، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1419/1هـ=1999م، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 71/1 وما بعدها، وحاشية القونوي (ت1195هـ) على تفسير البيضاوي: 106/1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1422/1هـ=2001م.

(3) لفظ الجلالة (الله) أصله في أحد قولي سيبويه (إله)، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وأدخلت الألف واللام عليه للتعظيم ودفع الشياع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدون آلهة، فصار لفظه (الإله)، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً على غير قياس لكثرة وروده. والقول الثاني في اسم (الله) من قولي سيبويه: أن أصله (لاهٌ)، ثم أدخلت الألف واللام عليه للتعظيم وجرى مجرى العلم، ووزن (لاه) (فَعَلٌ) من: لاه يليه ليهاً إذا تستر كأنه سبحانه وتعالى يسمَّى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار. ينظر: الكتاب: 131/1، وشرح المفصل 3/1-4، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش: 356-361، والكشاف:

اللام[2/أ] إذا عبد أو من أَلِهَ بكسرها إذا تحيَّر أو إذا سُكِنَ إليه أو إذا فزع أو من غير ذلك ، والتفصيل فيما ذكر أيضاً[1].

و"الرحمن الرحيم " اسمان بنيا للمبالغة من رَحِمَ أي من مادته[2]، أو بَعْد تنزيله منزلة اللازم أي بعد نقله إلى باب فعل اللازم[3]. والمراد بالرحمة في حقه –

.37-36/1

(1) أي ينظر: تفصيل ذلك في تفسير البيضاوي وحواشيه، (تفسير البيضاوي:6/1، وحاشية محيي الدين شيخ زاده: 48/1، وحاشية الشهاب الخفاجي: 81/1 ، وحاشية القونوي: 121/1.

(2) هذا أحد القولين، وهو أنَّ (الرحمن والرحيم) اسمان مشتقان من فعل متعدٍّ، مادته (رَحِمَ) بكسر الحاء، وقد بُنِيَا للمبالغة الملحقة باسم الفاعل، وإن كان وزن (فَعْلان) ليس من الأوزان المشهورة في أبنية المبالغة. ينظر: تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطبري (ت310هـ): 126/1، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمود محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني (ت1250هـ): 29/1، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيرت لبنان، ط1993/2م-1414هـ. وحاشية الشهاب: 100/1.

(3) هذا هو القول الثاني في (الرحمن الرحيم) بأن أصلهما متعدٍّ لكن تمَّ نقلهما إلى باب (فَعُل) اللازم، ليصيرا صفتين مشبهتين مبنيتين من (رَحُمَ) بضم الحاء. ينظر: تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) لأبي السعود (ت82): 18/1، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1419/1هـ-1999م. وحاشية شيخ زاده: 55/1.

ويبدو لي أن القول الأول أظهر؛ لظهور معنى الرحمة فيهما، وأنه لا حاجة إلى نقلهما إلى اللازم. ومن هنا صرَّح الشهاب الخفاجي بأنَّ الوجه الأول هو الأصح، وردَّ الوجه الثاني بأدلّة

تعالى–: غايتها[1] وهو التفضل والإحسان، وكذا كل وصف لا يليق به –تعالى– يؤخذ باعتبار غايته كما ذكره المفسرون[2].

وإنما قدَّم "الرحمن" والقياس يقتضي الترقي[3] بتأخيره لتقدم رحمة الدنيا ؛ ولأنَّه صار كالعلم من حيث إنه لا يوصف به غيره أو لأن الرحيم كالتتمة والرديف له أو لغير ذلك مما ذكر في المطولات[4].

وذكر بعضهم أنَّ في باء البسملة ومتعلقها وفي معاني الاسم ولفظ الجلالة وفي معاني الرحمن الرحيم وفي إعراب كل مما ذكر– أوجهاً بلغت خمسة وخمسين ألفاً بل أكثر فلتراجع من محلها وضيق الرسالة يأبى إيرادها[5].

ثم لمَّا حمد الله ضمناً أعاده صريحاً كما مرَّت الإشارة إليه فقال:

كثيرة لا يسع المقام إيرادها. ينظر: حاشية الشهاب: 100/1.

(1) أي لازمها.

(2) ينظر: الكشاف: 18/1، والدر المصون: 31/1، وتفسير البيضاوي: 7/1، وتفسير أبي السعود: 18/1، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 99/1.

(3) في (أ): للترقي، وهو سهو من الناسخ.

(4) ينظر: الكشاف:18/1، والدر المصون: 32/1، وتفسير البحر المحيط:28/1، وتفسير البيضاوي: 7/1، وحاشة شيخ زاده: 57/1، وتفسير أبي السعود: 19/1، وحاشية الشهاب:106/1، وحاشية القونوي:144/1.

(5) ينظر: روح المعاني: 69/1،وفيه نسب إلى بعض العلماء أن الأوجه تصل إلى أكثر من ذلك ،وهذا من المبالغات المرفوضة فالجزم بمثل هذا العدد يحتاج إلى إحصاء دقيق،وهذا ما لم يقم به أحد فضلا عن أن يدعيه .

«الحمد» هو: الثناء على الجميل الاختياري من نعمة أو غيرها[1]، وهو مختص بكونه «لله» أو كائن وثابت له فافهم[2].

وأتى بالجملة الاسمية لتفيد من حيث الصيغة الدوام والاستمرار وهي خبرية لفظاً إنشائية معنى إذْ القصد إنشاء الحمد لا الإخبار به[3]، وفي معنى الحمد ولامه ولام لله أوجه بلغت اثنين وأربعين وجهاً[4].

وفي بيان النسب الأربع بين كل من الحمد والشكر والمدح لغة وعرفاً أوجه بلغت خمسة عشر وجهاً فعليك باستخراج ذلك وضيق الرسالة

---

(1) ينظر: البحر المحيط: 18/1، وتفسير البيضاوي: 7/1، والمطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للتفتازاني (ت792هـ): ص 130 ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1422/1هـ-2001م.

(2) وذلك لأن قولنا: (الحمد لله) معناه: أن الحمد لله حق يستحقه لذاته، ولو قال: (أحمد الله) أو (نحمدا لله) لم يدلّ ذلك على كونه مستحقّاً للحمد لذاته، إضافة إلى أن الجملة الاسمية دالة على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى فيكون قد أخبر بأن الحمد مستقر لله تعالى مختص به كائن وثابت له. ثم تأمل كيف جاء مع الحمد باسمه العلم (الله) حيث جاء بالذات ليدلّ على أنّ الحمد إنما استحقّه لذاته هو، لا بوصف دون وصف، فكان ذلك أولى. ينظر: الكشاف: 19/1، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ): 30/1، تحقيق د. عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1423/1هـ = 2002م. وروح المعاني: 75/1.

(3) اختلف في جملة (الحمد لله) أخبرية هي أم إنشائية؟ وذهب المصنف إلى أنها خبرية، وهو رأي الجمهور. ينظر: روح المعاني: 70/1.

(4) ينظر: تفصيل ذلك في حاشية شيخ زاده: 60/1 وما بعدها، وحاشية الشهاب: 114/1 وما بعدها.

يأبى إيراده[1]. «الذي فَتَحَ ببيان معاني كلامِهِ القديمِ» أي بإنزاله مبيناً واضح الدلالة كما قال تعالى : ﴿وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ﴾[2] ولا ينافي ذلك إعجازه لأنه من حيث البلاغة.

وكلام الله تعالى: هو المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور، المقروء بالألسن، وإنما أطلق الكلام عليها؛ لأنها دوال عليه وإن كانت حادثة، ووصفه بالقديم؛ لأنَّ موصوفه –أعنى الله تعالى– قديم، والتفصيل في علم الكلام[3]، ولا يخفى ما في ذكر البيان من براعة الاستهلال[4].

---

(1) حاصل النسب : خمسة عشر كما ذكر المؤلف؛ لأن كلاً من الحمد، والشكر، والمدح، له معنى لغوي، ومعنى عرفي، فالجملة ستة، فتأخذ الأول مع الخمسة، والثاني مع الأربعة، والثالث مع الثلاثة، والرابع مع الإثنين، والخامس مع الأخير، يحصل ما ذكر من العدد. ينظر: حاشية البيجوري: 46/1، وحاشية الشرقاوي (ت1226هـ) على تحفة الطلاب لأبي زكريا الأنصاري (ت925هـ): 40/1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1418/1هـ- 1997م.

(2) سورة الحجر من الآية 1، وسورة يس من الآية: 69.

(3) ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: 25/1، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة – بيروت ، 1404هـ. وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ت792هـ): (باب القرآن كلام الله)، 181/1، تحقيق جماعة من العلماء، تخريج ناصر الدين الألباني، دار السلام، الطبعة المصرية الأولى 1426هـ=2005م. واجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن القيم: 104، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1404/1هـ=1984م.

(4) براعة الاستهلال مصطلح بلاغي يراد به هنا : إشارة المؤلف في ابتداء تأليفه قبل الشروع في المسائل بعبارة تدلّ عليه إجمالاً وهي كون ابتداء الكلام مناسباً للمقصود، وهي تقع في

«نَهْجَ الشَّرِيعَةِ الغَرَّاءِ» النهج: الطريق الواضح، والشريعة: ما شرعه الله تعالى لعباده من الأحكام، وهي تسمى من حيث إنّها [2/ب] تُمْلَى وتُكتَب: مِلَّة، ومن حيث إنها يدان وينقاد إليها: دِيناً(1). والغرَّاء من الغُرَّة : بياض في جبهة الفرس والأغَرُّ الأبيض كما في الصحاح(2).

ووصف الشريعة بذلك لوضوح دلائلها تشبيهاً لها بالمحسوس ، ولا يخفى ما في لفظ نهج من التشبيه و(من)(3)الاستعارة .

«وأبرز» أي أظهر بـ «إيضاح دلائل إعجاز بلاغته» الإيضاح مصدر أوضح إذا بيَّن(4)، والدلائل جمع دليل وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء(5) آخر(6)،

ديباجات الكتب كثيراً. ينظر: التعريفات: ص: 45، والتوقيف على مهمات العريف: ص: 124، والمعجم المفصل في علوم البلاغة د. إنعام عكاوي، ص: 261-262، مراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1417/2هـ=1996م.

(1) ينظر: المخصص 175/3، 303، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: 214-215.

(2) ينظر: الصحاح (غرر): 767/2 .

(3) ما بين القوسين زيادة من (ب). وبها أو بدونها يستقيم المعنى.

(4) ينظر: الصحاح 415/1، ولسان العرب (برز).

(5) في (أ): شيء. وهو سهو.

(6) ينظر: العدَّة في أصول الفقه (فصل في تعريف الدليل) للقاضي أبي يعلى (ت458): 131/1، تحقيق د. أحمد بن علي المباركي، ط3/، 1414هـ=1993م، الرياض، السعودية. والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (ت794هـ): 25/16، تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ=2000م.

ومحل إيراد الأسئلة عليه وعلى غيره من تعاريف الدليل والأجوبة عنها مبسوط في كتب فن الآداب[1].

والإعجاز: مصدر أعجزه، أي: أضعفه وبهته[2]. والبلاغة لغة: تنبئ عن الوصول والانتهاء[3].

واصطلاحاً في الكلام: مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته[4].

وفي المتكلم: مَلَكَةٌ يُقْتَدَر بها على تأليف كلام بليغ[5]. والتفصيل في مقدّمة

---

(1) ينظر: العدة في أصول الفقه: 131/1، وشرح مختصر المنتهى، للعضد الإيجي (ت756هـ): 124/1 وما بعدها، تحقيق: محمد حسن محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/2004هـ=1424هـ. والبحر المحيط للزركشي: 25/16.

(2) الإعجاز مصدر أعجز يُعْجِز إعجازاً فهو معجز ومعجزة، ومادته تأتي بمعنى الفوت والسبق والقصور والضعف. ينظر: الصحاح (عجز): 883/3، وأساس البلاغة (عجز): 294، ولسان العرب: (عجز) 369/5.

(3) يقال: بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً: أي: وصل وانتهى، وتبلغ بالشيء: وصل إلى مراده، والبلاغ: ما يتبلغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب. ينظر: الصحاح (بلغ): 1316/4، ولسان العرب (بلغ): 419/8.

(4) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني: 33، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر. والإيضاح: 20/1، وشروح التلخيص: 122/1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ومعجم البلاغة العربية د. بدوي طبانة: 102/1، دار العلوم، 1402هـ=1982م.

(5) ينظر: التلخيص: 24، والإيضاح: 13/1، وشروح التلخيص: 65/1، والمطول: ص138، والأطول شرح تلخيص المفتاح، لعصام الدين بن عربشاه: ص 10، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1422هـ-

علم المعاني[1]. وإضافة "إيضاح" إلى "دلائل" بمعنى اللام، أو من إضافة الصفة إلى الموصوف[2]، وإضافة "دلائل" إلى "إعجاز"[3] بيانية، وإضافة كل من "إعجاز" و"بلاغة" إلى ما يليه بمعنى اللام أو بمعنى "في" فتأمَّل[4].

2001م.

(1) يقصد بعلم المعاني: علم البلاغة؛ لأنّ المقدمة البلاغية التي هي بيان لمفهوم الفصاحة والبلاغة تذكر قبل باب علم المعاني، وتعرف بمقدّمة الكتاب؛ لأنها تتقدم أمام المطلوب لارتباط معناها به كما ذكر المغربي في مواهب الفتاح: 66/1- ضمن شروح التلخيص. وينظر تفصيل هذه المقدمة في: التلخيص: 33، وشروح التلخيص: 122/1، والمطول: ص17، ومعجم البلاغة العربية: 103/1.

(2) إضافة الصفة إلى الموصوف نحو: طويل الشعر، وأصله: الشعر الطويل، وسحق عمامة. ينظر: الأشموني: 242/2. والمعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوال، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1413/1هـ=1992م.

(3) في (ب): الإعجاز، وهو صحيح أيضاً؛ لأن (أل) للعهد الذهني؛ فقد تقدم لفظ (إعجاز).

(4) تطرق الشارح هنا إلى معاني الإضافة المعنوية في قوله: (إيضاح دلائلِ إعجازِ بلاغتِه). وتوضيح ذلك: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه كخاتم ذهب، و(دلائل إعجاز) فالمعنى على تقدير (مِنْ)، أي : خاتم من ذهب، ودلائل من إعجاز، وتسمى إضافة بيانية. وإذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف فالمعنى على تقدير (في) نحو: (مكر الليل)، أي مكرٌ في الليل، و(إعجاز البلاغة) أي: إعجاز في بلاغته، و(بلاغة القرآن) أي بلاغة في القرآن. وإذا لم يصلح تقدير (مِنْ) و(في) بين المتضايفين فتكون الإضافة بمعنى اللام، وقد يمكن النطق باللام أحياناً كغلام زيدٍ، أي غلام لزيدٍ، وأحياناً لا يمكن تقديرها لفظاً نحو ذي مالٍ. ينظر معاني الإضافة في: الأشموني وحاشية الصبان عليه: 238/2، وشرح التصريح على التوضيح في النحو: 676/1، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1421/1هـ=2000م. وحاشية الخضري على ابن عقيل: 491/2-492،

وليس في تتابع الإضافات[1] إخلال بالفصاحة على الراجح في فن المعاني كما بَيَّنه المحقق سعد الدين[2] في المطول مستدلاً بوقوعه في القرآن والحديث فراجعه[3]. ولا يخفى ما في لفظ إيضاح ودلائل الإعجاز والبلاغة من براعة الاستهلال .

تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط1419/1هـ=1998م.

(1) في (ب): الإضافة ،وتتابع الإضافات مصطلح بلاغي يقصد به كون الاسم مضافاً إضافة متداخلة، ويرى بعض البلاغيين أن ذلك عَيْبٌ يخل بفصاحة الكلام. ينظر: معجم البلاغة العربية د. بدوي طبانة: 106/2.

والصواب التفصيل في هذه المسألة؛ بأن يقال: إن كانت الإضافة موجبة للثقل اللفظي أو خالية عن الفائدة فهو عيب، فيجب الاحتراز عنه؛ أمَّا إذا خَلَتْ من الثقل ولم تخل من الفائدة فلا تخل بالفصاحة. ينظر: الإرشادات والتنبيهات في علم البلاغة لركن الدين الجرجاني المتوفي بعد 729هـ، ص: 21، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1423/1هـ= 2002م.

(2) هو العلامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي الخراساني، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، من أئمة العربية والبيان والمنطق، من مصنفاته: المطول في علم المعاني والبديع، وشرح منتهى السول، والتلويح في كشف حقائق التنقيح، وتهذيب المنطق، توفي عام 792هـ، ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت852هـ): 214/4، تحقيق: الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1418/1هـ=1997م. والأعلام: 219/7.

(3) ينظر: المطول: ص151-152. ومن الآيات التي استشهد بها في تتابع الإضافات قوله تعالى ﴿يَوْمُ ﴿١٦﴾ ٱلْحُبُكِ ﴿٧﴾ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ﴾ مريم: ٢، ومن الحديث قوله عليه السلام : (الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم: يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم).

«كنوز مخدَّرات الملة البيضاء» الكنوز: جمع كنز وهو المال المدفون[1]، والمخدَّرات: المستورات، والخِدْرُ: الستر، كما في الصحاح[2]؛ شَبَّه تستر معاني مسائل الشريعة في ألفاظها بتخدر المحبوبة في خدرها ثم اشتق منه مخدرات وذلك استعارة تبعية لجريانها في اسم المفعول بعد جريانها في المصدر.

والتشبيه الكائن في الكنوز، استعارة مكنية والقرينة على كلٍّ ذكر الملة فافهم. وإضافة الكنوز إلى المخدَّرات بيانية، ووصف المِلَّة بالبيضاء كما مرّ في الغراء[3].

«والصلاة والسلام» معناهما مشهور «على من أُوتِيَ» أي أعطي «دوحة الفصاحة» أي شجرتها، والدَّوْحَة: الشجرة العظيمة، ولا يخفى ما في ذلك من الاستعارة المكنية مع قرينتها[4].

«ونبع» المراد به: ظهر «(من)[5] ضئضئه الجود» أي من أصـــــله، شبّـــه

(1) ينظر: الصحاح: (كنز): 893/3.

(2) ينظر: الصحاح (خدر): 643/3.

(3) ينظر: ص 453 من النص المحقق.

(4) جريان الاستعارة في (دوحة الفصاحة) أن يقال: شبهت الفصاحة بحدائق وجنات ، ثم حذف المشبه به وهو (الحدائق)، على سبيل الاستعارة المكنية، ورمز للمشبه به المحذوف بشيء من لوازمه وهو الشجرة العظيمة (الدوحة)، وإثبات هذا اللازم للفصاحة استعارة تخييلية، فقال: دوحة الفصاحة.

(5) ما بين القوسين سقط من الأصل، وهو مثبت من (أ) و(ب).

(الجود)[1] بمحسوس له أصل وأثبت له [3/أ] الضئضئ «والسماحة» عطف تفسيرٍ[2] للجود . «سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه» معناه ظاهر «نجوم الهدى» جمع نجم وهو الكوكب المنير، والهدى: مصدر بمعنى الدلالة، ولا يخفى ما فيه من التشبيه بالنجوم. وفيه الاقتباس –أيضاً– من قوله ρ: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"[3].

(1) ما بين القوسين سقط من الأصل، وهو مثبت من (أ) و(ب).

(2) في (أ): تفسيري. وهو صحيح أيضاً.

(3) وهو بهذا اللفظ في: التلخيص الحبير لابن حجر: 3188/6، رقم: 2861، دراسة وتحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، أضواء السلف، ط1428/1هـ-2007م. الرياض. وينظر: جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري (ت606هـ): 556/8، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، 1392هـ=1972م. ومشكاة المصابيح للخطيب التبريزي (ت741هـ): 414/4، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2003/1م= 1424هـ. وعلق الأرناؤوط على الحديث بأن إسناده لا يخلو من ضعف، ينظر: جامع الأصول: 556/8. و سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني: 55/1، مكتبة المعارف، الرياض، ط1412/1هـ= 1992م.

وهذا الحديث وإن كان جزؤه الأخير (بأيهم اقتديتم اهتديتم) لا يصح معناه، إلا أن جزءه الأول: (أصحابي كالنجوم) معناه صحيح .

والتشبيه صائب، ويشهد له حديث أبي موسى الأشعري في صحيح مسلم: (النجوم أمنةٌ السماء، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون) مسلم: رقم 2531. وهذا ما قرره ابن حجر في التلخيص الحبير: 3189/6.

«ومعادن الاقتداء» المعادن جمع مَعْدِن، اسم مكان الإقامة[1]، ومنه : ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾[2] ولذا سمي موضع الذهب والفضة معدناً، يعني: هُم مقر الاقتداء وهو بمعنى التبعية، (والموافقة)[3] للمقتدى به. وفيه –أيضاً– التشبيه والاستعارة والاقتباس كما مرَّ.

«أما بعد» "أمّا": متضمنة معنى الشرط ولذا لزمت الفاء في جوابها[4]، و"بَعْدُ": من الظروف المكانية أو الزمانية على اختلاف في ذلك، وههنا كلام يضيق عنه المقام[5].

---

(1) يقال: عَدَن فلان بالمكان: أقام، وعدنت البلد: توطنته، ومركز كل شيء معدنه. ينظر: لسان العرب (عدن): 279/13.

(2) سورة الرعد من الآية 23، وسورة النحل من الآية 31، وسورة الكهف من الآية 31، وسورة طه من الآية 76، وسورة فاطر من الآية 33، وسورة البينة من الآية 8.

(3) ما بين القوسين سقط من الأصل، والمثبت من (أ) و(ب).

(4) قال سيبويه: " أمَّا ففيها معنى الجزاء، كأن يقول: عبد الله مهما يكن من أمره منطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً؟". الكتاب: 235/4. وقال : قال المبرد –في باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه–: "الفاء لابد منها في جواب (أمَّا)"، وقال أيضاً: "(أمّا) فيها معنى الجزاء واقع ولابد من الفاء". المقتضب للمبرد (ت285هـ): 70/2، 71، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت761هـ): 112/1، تحقيق بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم، بيروت لبنان، ط1419/1هـ=1999م.

(5) تفصيل الحديث في (بعد) ينظر فيه: المقتضب باب ما يعرب من الأسماء ويبنى: 174/3–175، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام: ص36، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار

«فإنَّ المجاز» سيأتي معناه لغة واصطلاحاً. «زينة الكلام» لأنَّ إيراد الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة إنَّما يأتي بحسب أنواع المجاز والاستعارة، ويكفيه رفعة وروده في الكلام القديم والأحاديث النبوية. «وأبلغ من الحقيقة» سيأتي معناها أيضاً وإنما كان المجازُ أبلغ منها؛ لأنها معنى أول وضع اللفظ بإزائه أولاً.والمجاز ملحوظ ثانياً ينتقل غالباً منها إليه لعلاقة مع قرينة فيفيد تأكيداً لإثبات المعنى لا يفيده خلافه، فهي كدعوى الشيء ببيِّنة، فقولك: رأيت أسداً أبلغ من قولك رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة.

«بين الأئمة الأعلام» الأئمة: جمع إمام والمراد بهم هنا من يقتدى به في علم البلاغة، والأعلام:جمع علَم بفتح اللام وهو الجبل[1] شبهوا بالجبال في الظهور والاشتهار.

«لكن لمّا كانت هي[2] الأصل عند تعارض الاحتمال» أي إذا أمكن حمل اللفظ على حقيقته ومجازه كما إذا قلت: رأيت أسداً قوياً مثلاً ، يحمل على الحقيقة أي على الحيوان المفترس؛ لعدم القرينة لأنها الأصل في الوضع وإنما يعدل إليه لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادتها.

الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2004/4م=1425هـ. وأسرار العربية: ص31، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت911هـ): 140/2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1418/1هـ=1998م. والمعجم المفصل في الإعراب، للأستاذ طاهر يوسف الخطيب: 117 حرف الباء، مراجعة د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1421/3هـ= 2000م.

(1) بعض أهل اللغة يخصه بالجبل الطويل العظيم. ينظر: لسان العرب 420/12.

(2) أي الحقيقة.

«احتاج لعلاقة» سيأتي بيانها «مصححة للمقال» إذ لولاها لكان الكلام غلطاً أوفي حيز الكذب فإنك إذا قلت: رأيت أسداً، وأردت الرجل الشجاع فغير مطابق لمدلول اللفظ إذْ مدلوله الحيوان المفترس بخلاف ما إذا قلت: رأيت أسداً يرمي فإنَّ لفظ (يرمي) علاقة تخرج الكلام إلى حيز الصحة[1] والصدق كما لا يخفى «وغاية ما بلغ القوم في ضبطها» أي عدِّها «إلى خمسة[2] وعشرين من المتقدمين منهم والمتأخرين»، [3/ب] فمن صرَّح بهذا العدد المحقِّق سعد الدين في المطول حيث قال: "وأنواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي [على][3] ما ذكروه إلى خمسة وعشرين"[4]، وذكر مثل ذلك في التلويح[5].

وكذلك السَّيِّد السَّنَد[6] صرَّحَ بذلك في حاشيته على مختصر

---

(1) في (ب): للصحة، وهو تحريف.

(2) في (ب): خمس. وهو خطأ؛ لأنّ المعدود مذكَّر وهو نوع.

(3) ما بين المعقوفين غير مذكور في المطول : 576.

(4) المطول: 576.

(5) ينظر: التلويح: 134/1، ويسمى (شرح التلويح)، وهو شرح لسعد التفتازاني على كتاب التوضيح. وكتاب (التوضيح) شرحٌ لمتن (التنقيح) في أصول الفقه، وهما للقاضي عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي ت747هـ. وعبارة التفتازاني في شرح التلويح: "ويرتقي ما ذكره القوم إلى خمسة وعشرين...".

(6) هو علي بن محمد بن علي أبو الحسن السيد الزين السند، المعروف بالشريف الجرجاني، إمام في العلوم النقلية والعقلية، من مصنفاته: حاشية على المطول، شرح الجزء الثالث الخاص بالمعاني والبيان من مفتاح العلوم، وكتاب التعريفات، توفي عام 814هـ بشيراز. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت911هـ): 211/2، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،

المنتهى[1]. وممن نهج هذا المنهجَ الحفيدُ في حاشيته على شرح المحقِّق عصام الدين للاستعارات[2]. وظاهر كلامهم أنَّ هذا العدد ما عدا المشابهة فراجعه[3].

ثم لا يخفى أنّ هذا ضبط وتقسيم عرفي لا حصر عقلي ؛ ولهـذا عدَّها ابـــن

ط1/2004هم= 1425هـ. والأعلام لخير الدين الزركلي: 7/5، دار العلم للملايين، ط5/1980م.

(1) ينظر: حاشية السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ) على مختصر المنتهى: 520/1، ونصّه: "واعلم أن العلماء قد حصروا العلاقة المصححة للتجوز في خمسة وعشرين بالاستقراء...".

(2) ينظر: حاشية الحفيد على شرح مقدّمة الاستعارات للسمرقندي علي بن صدر الدين بن عصام: [ل/9]. مخطوط بمكتبة عارف حكمت، المدينة المنورة، رقم التصنيف: 416/36. (متن مقدمة الاستعارات وشرحها) للملاّ عصام الدين، والمحشِّي: حفيد الشارح عصام الدين. وعبارة الحفيد: "وأما أنواع العلاقة المعتبرة على وجهٍ ذكر في كتب الأصول فهي خمسة وعشرون...".

(3) ينظر: الأطول 119/2، والخضري على الملوي: 47.

ومجمل القول في ذلك: أن العلماء قد اختلفوا في تحديد هذه العلاقات وحصر أنواعها، فهي عند ابن الحاجب خمس علاقات، ووافقه العضد الإيجي في شرحه لمختصر ابن الحاجب. ينظر: مختصر منتهى السول لابن الحاجب: 235/1، وشرح مختصر المنتهى للعضد الإيجي 517/1. وذكر السعد التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني، والحفيد –كما تقدم– أنها خمس وعشرون. وذكر الصبان في الرسالة البيانية (196): أن علاقات المجاز على التحقيق تسع عشرة علاقة فقط. ويرى الزركشي في البرهان (258/2)، استحالة حصرها وعدِّها؛ لكثرتها، فذكر منها –على سبيل المثال– ستّاً وعشرين علاقة.

الحاجب خمسة[1] كما ذكره في التلويح[2]. «لكنَّهم لما ذكروا أنواعها» أي العلاقة «ضمن كتبهم» أي أثناءها «سرداً» أي متتابعة. يقال: "سَرَدْتُ الصَّوْمَ أَيْ: تَابَعْتُه" كما في الصحاح[3]، «ولم يفردوها بتأليف قصداً» أي لم يجعلوا لها تأليفاً على وجه الاستقلال «أحببتُ أن أجمع شتات» أي متفرق «مسائلها» أي مسائلها المتفرقة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف وهي جمع مسألة مَفْعَلَة من السؤال وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم. «في ورقات» جمع ورقة إشارة إلى قلتها «تسهيلاً لحفظها على ذوي الرغبات» أي لأجل تسهيل حفظها على أصحاب الرغبات في هذا الفن.

«فقلت» حال كوني «–طالباً المعونة من سامع الدعوات–: وقد رتبتها على: باب، وخاتمة».

[باب معرفة علاقة المجاز المرسل]

«أمَّا الباب فهو باب معرفة علاقة المجاز المرسل» هو من جاز المكان يجوزه إذا تعداه[4]، والكلمة إذا استعملت في غير ما وضعت له فقد تعدت موضعها الأصلي، وهو[5] ينقسم إلى: العقلي[6]؛ الذي هو أحد أقسام الإسناد ويسمي

(1) لم يصرح ابن الحاجب بهذا العدد وإنما فهم هذا العدد من جملة ما أورده في كتابه: مختصر منتهى السول: 235/1.

(2) ينظر: شرح التلويح: 134/1، حيث قال: "وضبطه ابن الحاجب في خمسة...".

(3) الصحاح (سرد): 76/2.

(4) ينظر: الصحاح (جوز): 13/3.

(5) أي المجاز عامة.

(6) تناول علماء البلاغة هذا النوع من المجاز قديماً، ولكنهم لم يشيروا إلى اسمه، ويرجع الفضل في

مجازاً حكمياً[1]، ومجازاً في الإثبات[2]، وإسناداً مجازياً[3]، وهو: إسناد الفعل أو معناه إلى ما يلابسه ويناسبه غير ما بني له كزمانه ومكانه وسببه ونحوها[4].

وطرفا الكلام فيه[5]: حقيقتان، أو مجازان، أو مختلفان؛ فالأقسام أربعة، والأمثلة في كتب المعاني[6].– وإلى غيره[7]؛ وهو قسمان: مفرد، ومركب.

فصله عن المجاز اللغوي إلى الإمام عبد القاهر الجرجاني؛ الذي أولاه عناية كبيرة، وسماه مجازاً عقليّاً؛ لأنّ حصوله بالتصرف العقلي، ومجازاً حكميّاً، ومجازاً في الإثبات، وإسناداً مجازيّاً، وتابعه بعد ذلك السكاكي والقزويني وغيرهما. ينظر: دلائل الإعجاز: 227، وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): 338، تحقيق: محمد محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط1412/1هـ-1991م. ومفتاح العلوم: 503، والتلخيص: 45-46، والإيضاح: 32/1، وشروح التلخيص: 231/1.

(1)سمي مجازاً حكميّاً؛ لوقوعه في الحكم بالمسند إليه. ينظر: مواهب الفتاح: 231/1 – ضمن شروح التلخيص.

(2) سمي مجازاً في الإثبات؛ لحصوله في إثبات أحد الطرفين للآخر. ينظر: مواهب الفتاح: 231/1.

(3) سمي إسناداً مجازيّاً؛ نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر؛ لأن الإسناد جاوز به المتكلم حقيقته وأصله إلى غير ذلك. ينظر: مواهب الفتاح: 231/1.

(4) ينظر تعريف المجاز المرسل في: التلخيص: 46، والإيضاح: 205/1، والمطول: ص575، وشروح التلخيص: 231/1، والمعجم المفصل في علوم البلاغة: 639-640.

(5) أي: في المجاز العقلي.

(6) يقصد بكتب المعاني: الكتب البلاغية، وقد ذُكِرَ فيها هذه الأقسام الأربعة مع أمثلتها مفصلة، ينظر: مفتاح العلوم: 507، والتلخيص: 49، والمطول: 203، وشروح التلخيص: 248/1.

(7) أي: إلى غير العقلي؛ وهو المجاز اللغوي.

فالمركب: هو اللفظ المستعمل في المعنى الذي شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل؛ لكون وجه الشبه منتزعاً من متعدد(1)، وذا إنَّما يكون في الاستعارة التمثيلية(2)، نحو –أن يقال للمتردِّد في أمرٍ(3): إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى(4). [4/أ]

والمفرد: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له إلى آخر ما يأتي(5)، وهو(6) لغوي، إن استعمل كذلك بحسب اللغة كالأسد في الرجل الشجاع ، ويسمي معنوياً لتعلقه بمعنى الكلمة وشرعي إن استعمل كذلك بحسب الشرع

(1) ينظر: الإيضاح: 438/2، والتلخيص: 322، والمطول: 604، والأطول: 293/2.

(2) الاستعارة التمثيلية، والمجاز المركب، مصطلحان مترادفان، مؤداهما واحد، فقد ذكر القزويني بعد تعريفه للمجاز المركب: أنه يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، ويسمى: التمثيل مطلقاً، ومتى فشا استعمال المجاز المركب سمي مَثَلاً. ينظر: الإيضاح: 441/2، وينظر: المعجم الفصل في علوم البلاغة: ص 102.

(3) ما بين الشرطتين سقط من (أ).

(4) هذا المثال (إني أرك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) مما كتبه الوليد بن يزيد في رسالة بعث بها إلى مروان بن محمد حين بلغه أنّه متوقِّف في البيعة له، فكتب إليه: "أمّا بعد؛ فإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيِّهما شئت، والسلام". ينظر: الإيضاح: 438/2.

وقد شبَّه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى. ينظر: الإيضاح: 438/2.

(5) ينظر تعريف المجاز المفرد في: الإيضاح: 394/2، والتلخيص: 294. وقد قسَّم القزويني المجاز المفرد إلى: مجاز مرسل، واستعارة، باعتبار العلاقة، فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة، وإلا فمجاز مرسل.

(6) يعني: المجاز المفرد.

كالصلاة الموضوعة شرعاً للأركان المخصوصة في الدعاء وعرفي إن استعمل كذلك بحسب العرف العام كالدابة الموضوعة فيه لذوات[1] الأربع في الإنسان أوالخاص كالفعل الموضوع في عرف النحاة لما دلَّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة في مطلق الحدث[2]، والمطلق[3] هنا علاقة المجاز المفرد المرسل أي المطلق عن القيد[4]، احترازاً عن الاستعارة المقيدة بادِّعاء أنَّ المشبَّه من جنس المشبَّه به.

ثم لما كانت العلاقة فرعاً عن المجاز المرسل والفرع إنَّما يتحقق بعد تحقق أصله عرَّفه فقال: «وهو الكلمة المستعملة» احتراز عن المهملة فلا تسمى مجازاً ولا حقيقة «في غير ما وضعت له» احتراز عن الحقيقة.

وقوله: «في اصطلاح به التخاطب» قيد لإدخال المجاز المستعمل في ما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً فإنه وإن كان مستعملاً في ما وضع له في الجملة لكنه لم يستعمل

---

(1) في (ب): لذات.

(2) تقسم المجاز اللغوي إلى مركب وهو التمثيل على سبيل الاستعارة، وإلى مفرد وهو لغوي وشرعي وعرفي من تأصيل القزويني، وقد تبعه في ذلك شرَّاح التلخيص. ينظر: الإيضاح: 394/2 وما بعدها، والتلخيص: 293، والمطول: 604، والأطول: 293/2، وشروح التلخيص: 20/4.

(3) في (أ) و(ب): والمطلوب. والمثبت من الأصل؛ لأنه الذي يلائم السياق.

(4) سمي هذا النوع مرسلاً؛ لأنّ الإرسال في اللغة: الإطلاق، وقد سمي بذلك لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، وكان السكاكي هو أول من أطلق اسم المجاز المرسل على هذا النوع من المجاز. ينظر: مفتاح العلوم: 472-473، وحاشية الدسوقي: 29/4 – ضمن شروح التلخيص.

في ما وضع له في اصطلاح وقع به التخاطب، «لِعلاقة» هي –بالكسر–: عِلاَقَة القوس والسَّوط ونحوهما، و–بالفتح–: عَلاَقَة الخُصُومَة، والحُبّ؛ كما في الصحاح[1].

والمراد بها هنا ما به يصح إرادة المعنى المجازي واحترز بها عن الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيراً إلى كتابٍ؛ لأنه ليس له علاقة مصححة له «مع قرينة[2] مانعة عن إرادته» أي عن إرادة ما وضع له احتراز عن الكناية لجواز إرادة المعنى الحقيقي فيها أيضاً.

فإن قلت: التعريف غير جامع لخروج المجاز بالزيادة أو النقصان الآتيين في الأقسام، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[3] ، وقوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ [4]﴾ ،

---

(1) ينظر: الصحاح (علق): 290/4. فالعَلاقة من ألفاظ الأضداد تأتي بمعنى الحب والصداقة، وبمعنى الخصومة والعداوة، قال الزبيدي في تاج العروس: "والعَلاقة كسحابة: الصداقة والحُبُّ، وأيضاً: الخُصُومة، وقد عَلَق به عَلْقاً: إذا خاصمه أو صادَقَه، وهو ضدّ". تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد مرتضى الزبيدي: (علق) 192/26، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، مطبعة الحكومة، وزارة الإعلام، الكويت.

(2) القرينة: هي كل ما يدلّ على المقصود، وهي إما لفظية وإما حاليّة. ينظر: المعجم المفصل في اللغة والأدب، د. إميل يعقوب: 978/2، دار العلم للملايين، والمعجم المفصل في علوم البلاغة: ص 620 باب القاف.

(3) سورة الشورى، من الآية: 11.

(4) (القرية) سقطت من (ب) ، سورة يوسف من الآية82.

(فهما إنما)[1] يطلق عليهما المجاز بسبب تغير حكم إعرابهما لا لكونهما انتقلا عن الموضوع له كما سيأتي[2].

قلت: [4/ب] نعم ما ذكر خارج عن التعريف وليس هو من[3] المجاز اللغوي في شيء بل القوم يطلقون اسم المجاز عليه إلحاقاً له بالمجاز وتشبيهاً له به. كذا نقل عن صاحب المفتاح[4].

ثم لما كان بين المجاز والحقيقة شبه تقابل العدم والملكة عرَّفوها[5] بأنها: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب[6].

وهي[7] فَعِيلَة إما بمعنى: فاعل، مِنْ: حق الشيء إذا ثَبَتَ، فمعناها الثابتة؛ لأنها ثبتت فيما وضعت له[8]، أو بمعنى: مفعول، من حقَّقت الشيء

---

(1) في (أ): فإنما.

(2) ينظر فيما سيأتي ص481 من النص المحقق .

(3) في الأصل: (في) والمثبت من (أ) و(ب).

(4) ينظر: مفتاح العلوم: 502 حيث قال: "ورأيي في هذا النوع أن يعدّ ملحقاً بالمجاز ومشبهاً به؛ لما بينهما من الشبه...".

(5) في الأصل: عرفها. والمثبت من (أ) و(ب).

(6) ينظر: أسرار البلاغة: 324، ومفتاح العلوم: 864، والإيضاح: 265، والتلخيص: 292-293.

(7) أي: لفظ (الحقيقة).

(8) ينظر: المفتاح: 469، والمطول: 567.

أثْبَتّه[1]، فالكلمة إذا استعملت فيما وضعت له كانت مثبتة في موضعها الأصلي.

وهي –أيضاً– إما لغوية[2]، أو شرعية[3]، أو عرفية خاصَّة أو عامة[4]؛ لأن واضعها إن كان واضع اللغة فلغوية كلفظ أسد إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الحيوان المفترس، أو الشارع فشرعية كلفظ الصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الأركان المخصوصة، وإلا فعرفية خاصَّة إن تعين صاحبها كاستعمال النحوي الفعل في لفظ دل على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة، وعامة إن لم يتعين كاستعمال الدابة في ذي الأربع[5] قوائم.

«وأنواع علاقته» أي المجاز «خمسة وعشرون» كما مرَّ؛ وذلك لأن استعمال اللفظ في غير معناه على أنواع:

---

(1) ينظر: المصدران السابقان أنفسهما.

(2) الحقيقة اللغوية: هي ما وضعها واضع اللغة ودلَّت على معانٍ مصطلح عليها في تلك المواضعة كألفاظ القلم والكتاب والشجر والحجر، فإذا استعملت في معناها الأصلي فإنها تكون حقيقة، وإذا استعملت في غيره فإنها تكون مجازاً. ينظر: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي: 55/1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1402هـ=1982م. والإيضاح: 392/2، والمطول: 567.

(3) الحقيقة الشرعية: هي اللفظة التي يستفاد من جهة الشرع وضعها لمعنى غير ما كانت تدلّ عليه في أصل وضعها اللغوي. ينظر: المصادر السابقة أنفسها.

(4) الحقيقة العرفية: هي التي نقلت من مسماها اللغوي إلى غيره بعرف الاستعمال، وذلك الاستعمال قد يكون عاما وقد يكون خاصّاً. ينظر: المصادر السابقة أنفسها.

(5) في (أ): أربع.

الأول: أن يكون المعنى الحقيقي سبباً لذلك الغير أي للمعنى المجازي فالعلاقة حينئذٍ – أي حين إذْ[1] كان المعنى الحقيقي سبباً للمجازي .

والفاء في مثله[2] فصيحة؛ لأنَّها تفصح عن محذوف، أي: إذا عرفت أنّ المعنى الحقيقي سبب للمجازي فالعلاقة كذا... إلخ،وكذا يقال في جميع الفاءات الآتية في هذه الرسالة من غير فرق – السببية، أي: كون الشيء سبباً لغيره نحو: رعينا الغيث أي: النبات، فإنَّه من باب ذكر السبب الذي هو الغيث وإرادة مسببه[3] الذي هو النبات بقرينة ذكر الرعي، ومنه: أصابتنا السماء أي الغيث، فالسماء بمنزلة المحلّ والسبب للغيث؛ كما في المفتاح[4]، لكن محليته غير ملحوظة كما لا يخفى، وسيأتي[5] [5/أ] ما إذا اجتمع علاقات في لفظ وكانت إحداها مقصودة فيه دون غيرها.

---

(1) في الأصل و(أ): إذا. والمثبت من (ب)؛ لأنه هو الصواب، وذلك أن نحو (حينئذٍ) يعدّ من تنوين العوض عن الجملة، بأن تضاف (إذْ) إلى جملة، فإذا حذفت الجملة جيء بتنوين عوضاً عنها. ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش (ت778هـ): 3227/7، تحقيق مجموعة من العلماء، دار السلام، ط1428/1هـ. وحاشية الأجرومية لابن قاسم (ت1392هـ) ص11، ط1407/3هـ=1978م.

(2) أي في مثل ارتباط الفاء في كلمة (العلاقة)؛ وسميت فصيحة؛ لإفصاحها عن الجملة المقدرة قبلها ودلالتها عليها. ينظر: حاشية الدسوقي: 199/3.

(3) في (ب): المسبب.

(4) ينظر: مفتاح العلوم: 473.

(5) ينظر فيما سيأتي ص483 من النص المحقق .

وقد ينسب الفعل إلى سبب سببه ويقال له السبب البعيد كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَا مَن قَدَّمَ لَنَا هَذَا﴾ الآية[1]، نسبوا صِلِيِّ النار إلى سبب سببه؛ لأن الكبراء أمروهم فامتثلوا، فالمقدم على الحقيقة هو الله تعالى، وسببه كفرهم، وسبب كفرهم أمر رؤسائهم؛ كما ذكره ابن عبد السلام[2].

وقد ينسب أيضاً إلى سبب سبب سببه ثلاث مراتب كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ائْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّي﴾[3]، وعليك بتحقيق توجيه المجاز فيه[4].

الثاني: أن يكون أي المعنى الحقيقي مسبباً عنه أي: عن ذلك الغير أعني المجازي، فهي أي العلاقة المسببية أي كون الشيء سبباً عن غيره نحو: أمطرت السماء نباتاً، أي: غيثاً؛ لأنَّ النبات مسبب عنه، والقرينة ذكر الأمطار، ومنه

---

(1) سورة ص من الآية 61.

(2) ينظر: الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، لعز الدين ابن عبد السلام ص 45. دار المعرفة، بيروت لبنان.

وابن عبد السلام: هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسلطان العلماء، فقيه شافعي، بلغ رتبة الاجتهاد، ولد ونشأ في دمشق، توفي بالقاهرة عام 660هـ، من كتبه: الإلمام في أدلة الأحكام، والإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز. ينظر: الأعلام: 21/4.

(3) سورة التوبة من الآية 49.

(4) توجيه المجاز في الآية الكريمة أنّه نسب الفتنة إلى الرسول ρ؛ لأنه إذا أمره كان ذلك الأمر سبباً في خروجه، وكان خروجه سبباً لرؤيته لبنات بني الأصفر، وكانت رؤيته إياهنّ سبباً للفتنة بهنَّ، ومن هنا نسب الفعل إلى سبب سبب سببه. ينظر: الإشارة إلى الإيجاز: 46.

قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزْقًا﴾[1] أي: مطراً؛ لأن الرزق مُسَبَّب عنه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾[2] أي الغيث؛ لأن الرزق مُسَبَّب[3] عنه.

الثالث: أن يكون أي المعنى الحقيقي كلاً له أي لذلك الغير فهي أي العلاقة الكلية أي كون الشيء كلاً لغيره كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾[4] أي: أناملهم، فذكر الكل الذي هو الأصابع وأريد جزؤها[5] أعني الأنامل؛ لأنهم إنما يجعلون الأنامل فقط لا جميع الأصابع كما هو المحسوس، ومنه قولهم: قطع السارق أي يده، كما في الإيضاح[6].

وفي شرح المفتاح: أنَّ من هذا القبيل استعمال المستثنى منه؛ لأن قولك: (له عليَّ عشرة إلا واحداً) كلام متناقض بظاهره؛ لاقتضاء أوَّله ثبوت الواحد [في ضمن العشرة][7] واقتضاء آخره نفيه فيكون[8] مجازاً فيما بقي بعد الاستثناء، فالعشرة مثلاً مستعملة في التسعة، وقرينة المجاز قولك: إلا واحداً،فيكون من باب إطلاق الكل على الجزء. فإن قلت: إذا أريد بلفظ العشرة التسعة لم

(1) سورة غافر من الآية 13.

(2) سورة الذاريات من الآية 22.

(3) في الأصل: سبب، والمثبت من (أ) و(ب) وهو الصواب إذ يؤيده المعنى.

(4) سورة البقرة من الآية 19.

(5) في (ب): جزؤه.

(6) ينظر: الإيضاح: 399/2.

(7) ما بين المعقوفين مثبت من المصباح في شرح المفتاح[ل/206]؛ لأنه يقتضيه السياق.

(8) أي: المستثنى منه.

يدخل الواحد فيها فلم يكن إلا واحداً إخراجاً إذ لا يتصور [الإخراج][1] إلا بعد الدخول مع الاتفاق على أنَّ الاستثناء المتصل: إخراج الشيء عمَّا دخل (فيه)[2] غيره. قلت: قد أجيب عن ذلك بأنَّ دخول الواحد في حكم العشرة ليس مقدراً [ب/5] من قبل المتكلم بحسب إرادته وإلا ناقض آخُر كلامه أوَّلَه كما مرَّ، بل من قبيل السامع؛ ليتناول العشرة الواحد بحسب الوضع. هذا ما تلخص من كلام السيد في شرح المفتاح[3]. وفي هذا المقام[4] اختلاف يطلب بيانه من المطولات[5].

الرابع: أن يكون أي المعنى الحقيقي جزءاً له أي للمجازي فهي أي العلاقة الجزئية أي كون الشيء جزءاً [6] لغيره كالعين أي كاستعمالها في الربيئة أي الشخص الرقيب الذي يرقب الجيش ويقال له: الطَّليعَةُ والجاسوس أيضاً[7].

---

(1) ما بين المعقوفين مثبت من المصباح في شرح المفتاح[ل/206]؛ لأنه يقتضيه السياق.

(2) ما بين القوسين سقط من الأصل، والمثبت من (أ) و(ب).

(3) ينظر: المصباح في شرح المفتاح: [ل/206]؛ للسيد الشريف الجرجاني (ت819هـ)، مخطوط بمكتبة عارف حكمت، بالمدينة المنورة، برقم: (416/83).

(4) يعني: إذا كانت العلاقة (الكلية).

(5) ينظر: عروس الأفراح: 36/4- ضمن شروح التلخيص، وحاشية الدسوقي: 37/4، والأطول: 240/2.

(6) في (أ): جزؤ.

(7) ينظر: الصحاح (ربأ): 67/1.

كما إذا قلت ظفرت بفرس العين أو بسلاحه تريد بالعين الربيئة الذي هو الشخص كله بقرينة ذكر الفرس أو السلاح [1] وذلك لأنَّ العين لما كانت هي المقصود في كون الرجل ربيئة لأنَّ غيرها من الأعضاء لا يجدي نفعاً بدونها صارت كأنها الشخص كله [2]،ومنه استعمال الوجه في الذات كقوله تعالى : ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ [3]﴾[4] أي ذاتي وكذا قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[5] أي: صلِّ؛ لأنَّ القيام بعض الصلاة.

الخامس: أن يكون أي المعنى الحقيقي لازماً له أي للمجازي فهي أي العلاقة اللازمية أي كون الشيء لازماً لغيره (كقوله تعالى)[6]: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [7] أي العناد المستلزم للنار فذكر النار وأريد ملزومها الذي هو العناد بقرينة السياق؛ إذِ المراد الاجتناب عمَّا يوجب النار، وكقوله

(1)في (أ): والسلاح.

(2) يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكلّ كالرقبة والرأس مثلاً، فإنَّ الإنسان لا يوجد بدونهما، بخلاف اليد فإنّه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، وأمَّا إطلاق العين على الربيئة فليس من حيث إنّه إنسان، بل من حيث إنه رقيب، وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين. ينظر: المطول للسعد: 357.

(3) في (ب): زيادة (للذي) في الآية: (وجهت وجهي للذي).

(4) سورة الأنعام من الآية 79.

(5) سورة المزمل، الآية 2.

(6) ما بين القوسين سقط من (ب).

(7) سورة البقرة من الآية 24.

تعالى : ﴿إِنَّ [1]ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ﴾ [2] لاستلزام أكل أموال اليتامى النار.

فإن قلت : قولهم إنَّ مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم يقتضي وجود اللزوم في كل من أنواعها والحال إنَّ بعض الأحوال[3] لا يفيد اللزوم.

قلت: قد أجاب عن ذلك المولى سعد الدين في المطول بما يطول ذكره هنا[4]، وزبدته أنَّ اللزوم يوجد في جميعها وإن كان بتكلُّفٍ في بعضها لأنه إذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام فراجعه[5]. ولا [6/أ] يرد ذلك نقضاً على عدِّها[6] خمسة وعشرين؛ لأن اللزوم وإن كان موجوداً في جميعها لكنه غير ملاحظ في كل نوع من أنواعها كما سيأتي ذلك في بحث المجاورة[7] إن شاء الله تعالى.

السادس: أن يكون أي المعنى الحقيقي ملزوماً له أي للمعنى المجازي فهي أي العلاقة الملزومية أي كون الشيء ملزوماً لغيره كالنطق أي كاستعماله في الدلالة

(1) قوله: (إنَّ) سقطت من (أ) و(ب).

(2) سورة النساء من الآية 10.

(3) في (أ) و(ب): الأنواع.

(4) ينظر المطول: 577-578.

(5) ينظر: السابق نفسه.

(6) أي: عدّ علاقات المجاز المرسل.

(7) ينظر فيما سيأتي ص 484 من النص المحقق.

نحو نطقت الحال بكذا أي دلَّت،والقرينة ذكر الحال هكذا مثلوا له[1]، وهو مبني على أنَّ المعتبر في العلاقة الملازمة لا المشابهة. وإن أمكن اعتبارها فغير مقصود كما سيأتي في المشفر[2].

وأمَّا قول المحقق سعد الدين في التلويح : " وأمَّا قولهم الحال ناطقة ونطقت الحال فمن قبيل الاستعارة قطعاً لأن المشبه متروك بالكلية وهو الدلالة"[3].

و(هو)[4] قوله[5] في موضع آخر منه[6]: " فمن باب الاستعارة "، بالاتفاق[7] فمبني –أيضاً– على أنَّ المعتبر في ذلك علاقة المشابهة فقط لا اللزوم بل هو غير ملحوظ أصلاً، وإلا فينافيه قوله في المختصر –بعد أن قرر

(1) لم أقف على من مَثَّل للملزومية بهذا المثال (نطقت الحال) في كتب البلاغيين، ولكن أشار التفتازاني إلى ذلك بقوله: "سمعت بعض الأفاضل يقول: إن الدّلالة لازمة للنطق....". المطول: ص 598.

(2) ينظر فيما سيأتي ص479 من النص المحقق .

(3) شرح التلويح على التوضيح التفتازاني: 160/1 بتصرف يسير. ونصُّه: "وأمَّا نحو قولهم: الحال ناطقة، ونطقت الحال بكذا، فاستعارة قطعاً؛ لأن المشبَّه متروك بالكلية وهو الدلالة....".

(4) ما بين القوسين سقط من الأصل، ومثبت من (أ).

(5) يعني: قول سعد الدين التفتازاني.

(6) يعني: من كتاب شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني.

(7) شرح التلويح على التوضيح:159/1 وعبارته: "وأنَّ نحو: الحالُ ناطقةٌ بكذا– من باب الاستعارة بالاتفاق".

وينظر نحو هذا –أيضاً– في موضع آخر من شرح التلويح 158/1 حيث يقول: "نحو: نطقت الحال أو الحال ناطقة فإن هذا استعارة بالاتفاق".

أنَّ (نطقت الحال) و(الحال ناطقة) استعارة تبعية–: "وإن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أنَّ الدلالة لازمة له يكون مجازاً مرسلاً، وقد عرفت أنَّه لا امتناع[1] في أن يكون اللفظ [الواحد][2] بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلاً باعتبار العلاقتين"[3] انتهى، وكذلك قوله في المطول بما هو أبسط من ذلك فليراجع[4].

السابع: أن يكون أي المعنى الحقيقي مشابهاً لشكله أي لشكل المعنى المجازي فهي أي العلاقة المشابهة في الشكل أي تسمى بذلك كالإنسان أي كاستعماله في الصورة المنقوشة على الجدار تقول هذا إنسان مشيراً لصورته المنقوشة على الجدار بعلاقة شبه الشكل، والقرينة الإشارة[5]، ويسمي بعضهم هذا القسم استعارة[6]، كما أشار إليه القاضي البيضاوي[7]

---

(1) في الأصل (لامتناع)، والمثبت من (أ) وهو الذي يقتضيه السياق.

(2) ما بين المعقوفين سقط من المخطوط، والمثبت من المختصر للتفتازاني ص357، والمطول للتفتازاني أيضاً: ص598.

(3) مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني:ص 357.

(4) ينظر: المطول ص598.

(5) ينظر نحو هذا الكلام في: مختصر منتهى السول: 235/1.

(6) ينظر: البحر المحيط للزركشي: 200–201، وحاشية العلاّمة البناني على شرح الجلال المحلّي على متن جمع الجوامع: 500/1.

(7) هو أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، الشيرازي، البيضاوي، قاضٍ مفسر علامة، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، من مصنفاته: أنوار التَّنْزِيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، وطوالع الأنوار، ومنهاج الوصول إلى علم الأصول، توفي

في كتابه منهاج الوصول[1].

فإن قلت: هلا كان هذا القسم استعارة كما [6/ب] ذكره هذا البعض لوجود المشابهة فيه؟ قلت: لا؛ لأنّ هذا مقيد بالمشابهة في الشكل فقط، بخلاف الاستعارة فإنَّها المشابهة في وصفٍ ما، فافهم[2].

الثامن: أن يكون أي المعنى الحقيقي حالاً فيه أي: في المعنى المجازي، فهي أي: العلاقة الحالِّيَّة أي: كون الشيء حالاً في غيره، نحو قوله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾[3] أي: الجنة إذ هي محل الرحمة ،والقرينة سياق الكلام ،وكقوله تعالى : ﴿وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ﴾[4] أي: في محله وهو النار.

التاسع : أن يكون أي المعنى الحقيقي محلاً له أي للمعنى المجازي فهي أي العلاقة المحلية أي كون الشيء محلاً لغيره نحو جرى النهر أي ماؤه،

عام 685هـ. ينظر: الأعلام: 110/4، وهدية العارفين، لإسماعيل باشا (ت1399هـ): 462/1، وكالة المعارف، إستانبول (1951م). وأعلام المسلمين (القاضي البيضاوي المفسر الأصولي المتكلم الفقيه المؤرخ الأديب) دار القلم، دمشق ط1408/1هـ .

(1) في جميع النسخ: (الأصول)، والمثبت هو الصواب. وينظر كلام القاضي في كتابه: منهاج الوصول إلى علم الأصول: ص96، وعبارته: "والمشابهة كالأسد للشجاع، والمنقوش، ويسمى الاستعارة".

(2) يعني: أن المشابهة إذا كانت في الصفة كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع يسمى بالاستعارة. وإذا كانت المشابهة في الصورة والشكل الخارجي فقط كإطلاق الأسد على الصورة المنقوشة في الحائط فهو مجاز مرسل علاقته المشابهة في الشكل.

(3) سورة آل عمران، من الآية 107.

(4) سورة المائدة، من الآية 80.

ذُكِرَ النهر وأريد به الماء؛ فالمجاز[1] لغوي[2] وهو محل البحث، والقرينة ذكر الجري، وإن أريد بكلٍّ من "جرى والنَّهر" حقيقته، وأسند الجري إلى النهر مجازاً؛ فهو مجاز عقلي، وليس الكلام فيه كما مرَّ.

العاشر: أن يكون أي المعنى الحقيقي مطلقاً والمجازي مقيداً فهي أي العلاقة الإطلاق أي تسمى به وهو كون الشيء عارياً عن القيد فأطلق المصدر على اسم الفاعل كاليوم أي كاستعمال مطلق اليوم في يوم القيامة أي في يوم مقيد بالمضاف إليه المذكور كقوله تعالى:

﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۚ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[4]، فذكر اليوم المطلق وأريد به المقيد يعني يوم القيامة بقرينة ذكر الجزاء.

الحادي عشر : أن يكونا أي المعنى الحقيقي والمجازي بالعكس وهو أن يكون المعنى الحقيقي مقيداً والمجازي مطلقاً فهي أي العلاقة التقييد، أي تسمى به وهو كون الشيء مقيداً بقيد ما فأطلق المصدر على اسم المفعول كالمشفر الموضوع للشفة بقيد كونها شفة بعير إذا استعمل في شفة الإنسان مثلاً كقولك:

---

(1) في (أ): فالمجازي. وهو سهو.

(2) يعني: مجاز مرسل. وهو نوع من أنواع المجاز اللغوي؛ إذ المجاز اللغوي نوعان: مجاز مرسل، واستعارة.

(3) سورة غافر، من الآية 17.

(4) سورة الجاثية، من الآية 28.

فلان غليظ المشافر، فاستعمل المشفر في شفة الإنسان مجازاً بعلاقة التقييد،والقرينة ذكر الإنسان ،وإن قصد على تشبيهها بمشفر البعير في الغلظ فيكون استعارة والعلاقة المشابهة كما مرَّت الإشارة لذلك(1).

الثاني عشر: أن يكون أي المعنى [7/أ] الحقيقي عاماً والمجازي خاصًّاً. فهي أي العلاقة العموم أي تسمى بذلك وهو كون الشيء أعم من غيره كالدَّابة الموضوعة لما يدب على الأرض إذا استعمل في الفرس أي باعتبار خصوصية الفرسية والدبيب، وأمَّا باعتبار مجرد الدبيب فحقيقة، كما في المطول(2)، مثال ذلك: اركب دابتك للجهاد أو ركب القوم دوابهم لذلك،والمراد الفرس والخيل بقرينة أنَّ الجهاد غالباً إنما يكون على هذا الجنس.

الثالث عشر: أن يكونا أي المعنى الحقيقي والمجازي بالعكس أي يكون المعنى الحقيقي خاصّاً والمجازي عاماً فهي أي العلاقة الخصوص أي تسمى بذلك كالفرس أي الحيوان الصاهل إذا استعمل في الدابة التي هي أعم منه كقولك لمريد السفر: إذا ركبت فرسك فقل: ﴿ سُبْحَانَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا

(1) ينظر : ص475 ، من النص المحقق.

وزبدة القول: أن استعمال المشفر في شفة الإنسان استعارةٌ؛ باعتبار قصد المشابهة في الغِلَظ، ويكون استعمال المشفر مجازاً مرسلاً باعتبار استعمال تقييد المشفر (مشفر البعير) في مطلق الشفة، والعلاقة التقييد. ينظر: أسرار البلاغة: 36، والمطول ص: 598.

(2) ينظر: المطول 573. وعبارته: "الدابة إذا أطلقت على الفرس باعتبار مجرد أنه يدبّ على الأرض يكون حقيقة، وباعتبار خصوصية الفرسيّة والدبيب جميعاً يكون مجازاً...".

هَٰذَا﴾... الآية[1]. تريد دابتك بقرينة أنَّ الحديث الوارد بذلك[2] ورد على مطلق الدابة، فتأمل[3].

الرابع عشر : أن يكون أي المعنى الحقيقي مضافاً زائداً على المعنى المجازي المطلوب في الكلام فهي أي العلاقة زيادة المضاف، أي تسمى بذلك كإطلاق الآل أي لفظه على فرعون في الآية أي في قوله تعالى: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾[4] أي: أدخلوا فرعونَ، والقرينة كون فرعون هو المقصود بالعذاب. هذا حاصل ما ذكره ابن عبد السلام[5]. وقد مثلوا لذلك[6] أيضاً بقول الشاعر: أنَا ابْنُ جَلاَ وطَلاَّعِ الثَّنَايَا ....البيت[7].

---

(1) سورة الزخرف، من الآية 13.

(2) ينظر صحيح مسلم، باب ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج، رقم 2329، وسنن أبي داود باب ما يقول الرجل إذا ركب، رقم 2235.

(3) نعم، ولهذا كان يقال هذا الدعاء (دعاء السفر) في ركوب أي شيء للسفر سواء كان المركوب سيارة أو طائرة أو باخرة أو دابة ونحو ذلك، فالحديث عام في الركوب من أجل السفر.

(4) سورة غافر، من الآية 46.

(5) لم أعثر على الموضع الذي ذكرت فيه هذه المسألة في: (الإشارة إلى الإيجاز، لعبد السلام).

(6) أي مثلوا لعلاقة المجاز المرسل إذا كانت من قبيل زيادة المضاف –لا حذفه– بهذا البيت المشهور.

(7) البيت من الوافر، منسوب إلى سُحَيم بن وثيل الرياحي، في الأصمعيات: 3، والشعر والشعراء: 643/2. ومنسوب إلى العَرْجِيّ في المطول: 486.

فعليك بتحقيق توجيهه ومراجعته[1].

الخامس عشر: أن يكون أي المعنى الحقيقي موجوداً والمجازي مضافاً محذوفاً من اللفظ فهي أي العلاقة حذف المضاف أي كونه محذوفاً كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2] أي أهلها، وكقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[3] أي أمره[4]،

(1) يظهر مما سبق أن المصنف استشهد بهذا البيت على أنه من زيادة المضاف، لكن الذي عليه البلاغيون أن الشاهد فيه من حذف الموصوف، فقد قال القزويني في باب الإيجاز بالحذف: "والمحذوف إما جزء جملةٍ مضافٌ نحو: واسأل القرية، أو موصوف نحو: أنا ابن جلا، أي: رجل جلا...". (التلخيص 216).

ومعنى هذا: أن قوله (جلا) جملة فعلية، وهي صفة؛ لوقوعها بعد نكرة، والموصوف محذوف وهو (رجلٍ). وأصل الكلام: (أنا ابن رجلٍ جلا)، فالشاهد من قبيل حذف الموصوف وبقاء الصفة. ينظر: شروح التلخيص: 3/191-192.

وقال أبو الحسن الطرابلسي: "الشاهد فيه: إيجاز الحذف، والمحذوف موصوف، وهو هنا: (رجلٍ)، أي: أنا ابن رجلٍ جلا". حلّ العويص في شواهد التلخيص: 1/212.

وقيل: إنّ (جلا) اسم عَلَم، وليس جملة فعلية، فحينئذ لا حذف ولا زيادة في البيت. ينظر: المطول 486-487. ولعلّ المصنف يرى أن كلمة (ابن) زيادة، وأن المراد هو (جلا) اسم علم، وأطلق عليه (ابن جلا). والله أعلم.

(2) يوسف، من الآية 82.

(3) سورة الفجر، من الآية 22.

(4) ذهب المؤلف مذهب جمهور البلاغيين في هذه الآية، بأن فيها مجازاً بالحذف، على غرار قوله سبحانه وتعالى: {واسأل القرية} أي أهل القرية. (ينظر: أسرار البلاغة: ص391، والإشارة إلى الإيجاز: ص107، ومفتاح العلوم: ص502، والإيضاح: 1/150، 2/241، والمطول: ص490) لكن عند التأمُّل نجد أنّ هناك فرقاً بين الآيتين، ففي آية (واسأل القريةَ) يوجد

ووجه[1] المجاز فيهما[2]: أن المجاز يطلق على كلمة تغيَّر حكم إعرابها بزيادة أو حذف، فالإعراب الأصلي فيهما[3] الجر بالإضافة، فلما حذف المضاف صار الأول منصوباً على المفعولية والثاني مرفوعاً على الفاعلية، والكلمة كما توصف بالمجاز إذا نقلت عن معناها الأصلي كذلك توصف به إذا نقلت عن

إشكال وهو أنّ الفعل (سأل) متعدٍّ، وأن القرية –بحسب العادة– لا تُسأل، ولذلك كان الحكم بالمجاز فيها له وجه مقبول.

أمّا قوله تعالى: (وجاء ربُّك) فالأمر مختلف؛ فالفعل غير متعدٍّ، فلا إشكال في إسناد الفعل إلى الفاعل، ولعل إشكالهم كان من جهة اعتقاد أن المجيء ونحوه مما يختص بالمخلوق، فأرادوا تَنْزِيهَ الله سبحانه وتعالى، فعطلوه عن هذه الصفة، فحكموا بالمجاز بالحذف. والصواب خلاف ما ذهبوا إليه؛ فقد "أجمع السلف على ثبوت المجيء لله تعالى؛ فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وهو مجيء حقيقي يليق بالله تعالى". ينظر: شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسي المتوفى 620هـ– الشيخ محمد صالح العثيمين (ت: 1421هـ): ص 14، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الاستقامة، ط1412/1هـ–1992م.

وقال ابن القيم: "وليس مجيئه حركةً ولا زوالاً ولا ابتدالاً لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجائي جسماً أو جوهراً، فلما ثبت أنه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لم يجب أن يكون مجيئه حركةً ولا نقلاً". (اجتماع الجيوش الإسلامية: ص91،).

(1) في الأصل: ووجهه. والمثبت من (أ) وهو الملائم للسياق.

(2) أي: في الآيتين. وفي (أ) فيها.

(3) في (أ): فيها.

إعرابها [7/ب] الأصلي فالمجاز جارٍ في كلمة "القرية" وكلمة (ربك)؛ كما صرَّح به في شرح المفتاح[1].

وههنا بحث وهو أنه إذا[2] ذكرت القرية وأريد أهلها بعلاقة حذف المضاف؛ لأنّ الجماد[3] لا يسأل إلا عند خرق العادة إظهاراً للمعجزة أو الكرامة فهي مجاز مرسل والقرينة ذكر السؤال ، وإن أريد بالقرية معناها الحقيقي فالكلام من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وحينئذ إسناد السؤال إليها مجاز عقلي لا لغوي كما لا يخفى، ويسمى الكلام حينئذٍ إيجاز الحذف. كما ذكره البيانيون[4]. فإن قلت: المثال المذكور من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال فيه والعلاقة المحلية لا حذف المضاف.

(1) ينظر: المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجاني: [ل/225]. وعبارته: "وقد فهم من كلام بعض الأصوليين أن لفظ (القرية) بعد حذف الأهل صار مجازاً، ...وأنهم يسمون مثل ذلك مجازاً بالنقصان والزيادة".

(2) وفي (أ): إنْ.

(3) في (أ): الجهاد. وهو تحريف.

(4) نعم استشهد جمهور البلاغيين بهذه الآية (واسأل القرية) على أنها من الإيجاز بالحذف، ينظر: التلخيص: 216، وشروح التلخيص: 191/3. إلاَّ أن قول المصنِّف يوهم أن الآية من قبيل المجاز العقلي؛ الذي يسمى عند البلاغيين بإيجاز الحذف. والمشهور أن هناك فرقاً بين المجاز العقلي والمجاز بالحذف الذي هو إيجاز الحذف.

قلت: قد تقدمت الإشارة[1] إلى أنه لا مانع من جمع علاقات في شيء واحد فأيهما اعتبر كان هو المقصود دون غيره،وهنا اجتمع حذف المضاف ، مع المحلية بل ومع المجاورة أيضاً فاعتبر المصنف (الأولى) [2] فقط.

السادس عشر: أن يكون أي: المعنى الحقيقي آيلاً إليه المجازي فهي أي العلاقة الأَوْلُ أي تسمى به، وهو كون الشيء راجعاً وصائراً إلى حالة أخرى؛ إذ الأَوْلُ مصدر "آل" إذا رجع[3]، كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ﴾ أي: أرى نفسي في المنام وهو حكاية حال ماضية ﴿أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [4]، أي عنباً. ذكر الخمر وأريد العنب مجازاً، بعلاقة الأَوْلِ والقرينة ذِكْرُ العَصْرِ، ومنه قولهρ: ((من قتل قتيلاً فله سلبه))[5] أي: قتل شخصاً سيصير قتيلاً.

وفسَّر الشيخ جلالُ الدين المحلِّي[6] الأَوْلَ بقوله: "إما باعتبار ما يؤول إليه

---

(1) ينظر: ص 487 ، من النص المحقق.

(2) في (أ): وبه. وهو سهو.

(3) ينظر: الصحاح (أول) 417/4.

(4) سورة يوسف، من الآية 36.

(5) ينظر: الحديث في موطأ مالك: 231، كتاب الجهاد، باب ما جاء في السلب في النفل، حديث رقم 981، ورقم 982، والسنن الكبرى للبيهقي، كتاب قسم الفيء والغنيمة: 307/6.

(6) جلال الدين المحلي: هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، اصولي مفسر، مولده بالقاهرة، وبها كانت وفاته عام 864هـ، من كتبه: تفسير الجلالين أتمَّه الجلال السيوطي، وكَنْز الراغبين في شرح المنهاج، والبدر الطالع في حل جمع الجوامع. ينظر: الأعلام: 333/5.

قطعاً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾[1] أو ظنّاً كالخمر للعصير، لا احتمالاً كالحر للعبد[2]، وهو حَسَنٌ فراجعه.

السابع عشر: أن يكون أي المعنى الحقيقي معتبراً مفهومه في الماضي مستمراً إلى الحال، عكس ما تقدم آنفاً، فهي أي: العلاقة: اعتبار ما كان على ما كان، أي: تسمى بذلك أعني استصحاب الحكم المتقدم في الزمن الماضي إلى زمن التكلم كقوله تعالى: ﴿ وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾[3] أي: الذين كانوا يتامى في حال [8/أ] الصغر، أي: أعطوهم أموالهم إذا بلغوا، والقرينة: الأمر بالإتيان، فإنَّ الصغير إنما يُسَلَّم إليه ماله بعد بلوغه ورُشْدِهِ.

الثامن عشر : أن يكون أي المعنى الحقيقي آلة للمجازي فهي أي العلاقة الآلية أي تسمى بذلك وهو كون الشيء آلة لغيره، كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى

(1) سورة الزمر، الآية 30.

(2) شرح الجلال المحلّي 500/1 بتصرف يسير جدّاً.

يعني: أنّ اعتبار ما سيؤول إليه يكون فيما هو آتٍ لا محالة كالموت، أو فيما يغلب على الظن أنه سيحصل كالعصر من أجل الحصول على الخمر، أما إذا كان محتملاً ككون الحر ربما سيصير عبداً إذا وُجِدت الأسباب من حربٍ وأسرٍ، فهذا من المحتمل، والمحتمل لا يدخل في علاقة اعتبار ما سيكون.

(3) سورة النساء، من الآية 2.

﴿ٱلْآخِرِينَ﴾[1] أي: ذِكْراً حسناً، وحُسْنَ صِيتٍ في الدنيا يبقى أَثَرُهُ بعدي إلى يوم القيامة؛ إذ اللسانُ آلةٌ للذِّكْر الحَسَنِ، والقرينة إضافته إلى الآخِرِينَ.

التاسع عشر:أن يكون أي المعنى الحقيقي ضداً له أي للمعنى المجازي فهي أي العلاقة الضدية أي تسمى بذلك كالمفازة التي هي اسم لمكان الفوز كما ذكره المفسرون[2] في قوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾[3] في البرية أي الصحراء التي من شأنها الإهلاك، إذ هي مقر المهلكات تقول: نجوت من المفازة أي من البرية، والعلاقة الضدية، والقرينة ذكر النجاة فإنه إنَّما يكون في مواطن الهلاك.

العشرون : أن يكون أي المعنى الحقيقي مجاوراً له أي للمعنى المجازي فهي أي العلاقة المجاورة نحو: سال الميزاب أي: ماؤه، فذُكِرَ الميزاب وأريد ماؤه مجازاً مرسلاً بعلاقة المجاورة والقرينة ذكر السيلان، هكذا مثلوا له[4]، وهو لا ينافي ما مرَّ في جري النهر[5] من أنَّه من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال، إذْ هو مشتمل على كلا المعنيين، وكلٌّ من المقامَيْنِ يجذب منه ما يستحقه ويأخذ منه سهمه، فإذا قصد أحدهما في مقام لا يلزم قصـــــد الآخـــــر معه فيه وإن كان حـــــاصلاً

---

(1) سورة الشعراء، الآية 84.

(2) ينظر: تفسير البيضاوي 391/9، وحاشية الشهاب على البيضاوي 391/9، وتفسير الكشاف 677/4، وروح المعاني: 18/30.

(3) سورة النبأ، الآية 31.

(4) قال ابن الحاجب: "أو للمجاورة مثل: جرى الميزاب". ينظر: مختصر منتهى الأصول لابن الجاجب: 235/1.

(5) ينظر : ص478 ، من النص المحقق.

بدون قصد. وفرْقٌ بَيِّن بَيْنَ كون الشيء مقصوداً من شيء وبين كونه حاصلاً منه بغير قصد كما لا يخفى، وبهذا ينحل كثير من التنافي الواقع في كلامهم حيث يقرر بعضهم بأنَّ العلاقة المحلية والبعض الآخر السببية والآخر المجاورة أو اللزوم إلى غير ذلك في محل واحد. والله أعلم.

الحادي والعشرون: أن يكون فيه أي في المعنى الحقيقي حرف زائد على المعنى المجازي فهي أي العلاقة زيادة الحرف أي تسمى بذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [1]، وتوجيه المجاز [8/ب] فيه: أنه يطلق على كلمة تغيَّر حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ فهي بانتقالها من إعرابها الأصلي إلى غيره مجاز، كما أنها كذلك بانتقالها عن معناها الأصلي إلى غيره. والحكم الأصلي في إعراب "مثله" النصب؛ لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف فيكون مجازاً مرسلاً،إذ المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله كما قرره سعد الدين[2] وغيره[3]، وكون الكاف زائدة هو الظاهر[4] كما مرَّ تقريره.

ولك أن لا تجعلها زائدة ويكون نفي المثل بطريق الكناية وهو أبلغ بأن تنفي اللازم الذي هو مثل المثل فينتفي الملزوم الذي هو المثل ضرورة انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم ؛ لأن الله تعالى موجود بالبرهان القطعي، فإذا انتفى مثل مثله لزم انتفاء مثله لأنه لو كان له تعالى مثل لكان هو –أعني الله– مثل مثله، وقد قلنا إنَّه موجود بالبرهان فلا يصح نفيه فلا يكون له مثل –تعالى الله عن ذلك–

(1) سورة الشورى من الآية 11.

(2) ينظر: المطول: ص 628.

(3) ينظر: شروح التلخيص: 233/4.

(4) يعني: أن القول بزيادة الكاف في الآية (ليس كمثله شيء) أَخْذٌ بالظاهر.

فيكون المراد بنفي مثل المثل نفي المثل كناية، انتقالاً من اللازم إلى الملزوم كما هو مذهب السكاكي[1]، وهذا كما تقول: ليس لأخي زيدٍ أخٌ فأخو زيدٍ ملزوم والأخ لازمه: لأنه لابدَّ لأخي زيدٍ من أخ هو زيد فنفيتَ هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ، إذْ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخٌ هو زيد فكذلك نفيتَ أن يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى وتقدس[2]، أو هو كقولهم: مثلك لا يبخل، نافين البخل عن ذات المخاطب على أبلغ وجه؛ لأنَّ البخل إذا انتفى عمَّا[3] يماثله في الصفات فعنه بالطريق الأولى وهذا هو الذي سلكه القاضي[4] وغيره[5].

الثاني والعشرون: أن يحذف منه أي من المعنى الحقيقي حرف فهي أي العلاقة حذف الحرف أي: تسمى بذلك، نحو: زيد أسد أي كأسد. هكذا مثلوا له،

---

(1) مذهب السكاكي في الكناية هو ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، وقال: "إن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم" مفتاح العلوم ص512، 513. لكنه لم يتحدث عن هذه الآية (ليس كمثله شيء) في هذا الموضع.

والسكاكي: هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، الخوارزمي، سراج الدين، عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم عام 626هـ، من مصنفاته: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة. ينظر: بغية الوعاة: 355/2، والأعلام: 222/8.

(2) منقول من المطول ص629 بتصرف يسير جدّاً.

(3) في (أ): عمَّن.

(4) يظهر من كلام المصنف أن القاضي البيضاوي يرى أن الكاف غير زائدة، ولكن في كتابه: منهاج الوصول (ص 96) ذكر أنّها زائدة. وممن قال بزيادة الكاف –أيضاً– السمرقندي في ميزان الأصول: 369.

(5) ينظر: حاشية البناني: 105/1.

وتوجيهه أنك لَمَّا قلت: زيد أسد، أوقعت أسداً على زيد (أي: حمله عليه)[1]، ومعلوم أن زيداً ليس نفس الأسد فلا يصح الحمل فوجب المصير إلى المجاز بحذف [9/أ] حرف التشبيه مبالغة أي كأسد وأطلق (عليه)[2] المجاز؛ لنقل إعرابه عن أصله بعلاقة حذف الحرف كما مرَّ في حذف المضاف[3] وإن كان المراد بالأسد معناه الحقيقي. وإن أريد بالأسد غير ما وضع له أعني الرجل الشجاع بعلاقة المشابهة فهو استعارة كما جنح إليه المحقق سعد الدين في المطول موجِّهاً له بما يطول ذكره هنا[4] مخالفاً للقوم[5] في ذلك لكن السيد الشريف –قُدِّس سِرُّه– رده بما يعسر إيراده[6]، فعليك بمراجعة كل منهما[7].

الثالث والعشرون: أن يكون المجازي بدلاً عن الحقيقي فهي أي العلاقة البدلية أي تسمى بذلك كالدم في الدِّية لأنها بدله تقول: تَسَلَّمْت الدم أي بدله وهو الدية فهو من ذكر الشيء وإرادة بدله والعلاقة البدلية والقرينة السياق ويجوز أن

---

(1) ما بين القوسين سقط من (أ).

(2) ما بين القوسين سقط من الأصل، والمثبت من (أ).

(3) ينظر: ص 481 ، من النص المحقق.

(4) ينظر: المطول ص 580- 581.

(5) يعني بالقوم البلاغيين، فهم يجعلون نحو (زيد أسد) من التشبيه الذي حذفت أداته، ويسمى بالتشبيه المؤكَّد، أو التشبيه البليغ. ينظر: الإيضاح 27/2، وشروح التلخيص 464/3، والأطول 112/2.

(6) ينظر: الحاشية على المطول للسد الشريف الجرجاني ص 362-363.

(7) خلاصة القول في ذلك: أنّ نحو (زيد أسد) قد يكون مجاز مرسلاً كما هنا. وقد يكون استعارة عند التفتازاني، وأما عند الجمهور فهو تشبيه مؤكَّد أو بليغ.
ينظر: المطول:580-581، وحاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول: 362-363، وشروح التلخيص 464/3، وحاشية الدسوقي: 457/3، والأطول: 112/2.

يكون من تسمية المسبَّب باسم السبب: لأن الدم سبب الدية، لكن المقصود هو الأوَّل[1]، وذكر في الإيضاح[2] أنه من تسمية السبب باسم المسبب عكس ما ذكر[3]، لكن قال المحقق سعد الدين في المطول: "إنّه سهو"[4]، فراجعهما.

الرابع والعشرون: أن يكون أي المعنى الحقيقي متعلقاً بالمجازي فهي أي العلاقة التعليق أي تسمى بذلك والمراد أن يستعمل المتعلِّق–بكسر اللام– في المتعلَّق بفتحها، وذلك كاستعمال المصدر في اسم المفعول نحو: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[5] أي: مخلوقه، أو في اسم الفاعل نحو: رجل عدل أي عادل، كذا ذكره الشيخ جلال الدين المحلِّي[6]، إذ[7] الخلق يتعلق بالمخلوق والعدل يتعلق بما يقوم به وهو الشخص العادل.

الخامس والعشرون : أن يكون أي المعنى الحقيقي نكرة في الإثبات مراداً بها العموم فهي أي العلاقة كونها أي النكرة في الإثبات كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾[8] أي: كل نفس فإن لفظ "نفس" وقع في كلام مثبت فمعناه

---

(1) يعني: البدلية لا السببية.

(2) ينظر: الإيضاح 98/3، حيث يقول: "وقولهم فلان أكل الدم أي الدية التي هي مسببة عن الدم". وكلامه صواب، إلا أن الاعتراض عليه من جهة أنَّه وضع هذا المثال في غير موضعه؛ فقد جعله تحت مبحث (علاقة المسببية)، وموضعه هو (علاقة السببية).

(3) عكس ما ذكر: هو تسمية المسبَّب باسم السبب.

(4) المطول ص576، وعبارته: "وأورد في الإيضاح في أمثلة السبب باسم المسبب قولهم: فلان أكل الدم، وظاهرٌ أنه سهو؛ لأنه من تسمية المسبب باسم السبب؛ إذ الدم سبب الدية".

(5) سورة لقمان، من الآية 11.

(6) ينظر: شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي: 504/1.

(7) وفي (أ): أو.

(8) سورة التكوير، الآية 14.

الموضوع له في مثل هذا المقام الخصوص وقد أريد به العموم مجازاً بعلاقة كون النكرة في الإثبات، والقرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي سياق الكلام، ثم حيث وقعت النكرة مثبتة مراداً بها العموم كقولهم: [9/ب] "تمرةٌ خير من جرادة"(1)، فإن استفيد العموم من سياق الكلام فهي مجاز كما تقرر. وقال المحقق عصام الدين(2) في حاشيته على القاضي في تفسير هذه الآية: ولا يَبْعُد أن يقال استفيد العموم من جعلها في حيز النفي مَعْنىً؛ لأنَّ معنى ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ في معنى: "لم تجهل نفس"(3)، فعليه لا مجاز ولا شاهد فافهم(4).

(1) الشاهد فيه قولهم: (تمرةٌ خيرٌ من جرادة)، والاستشهاد به على أن كلمة (تمرةٌ) نكرة في سياق الإثبات، وتفيد العموم، مثلها مثل كلمة (نفسٌ) في الآية، ومعنى هذا القول: أن كل تمرةٍ خير من كل جرادة. وقد نُسِبَ هذا القول إلى عمر –رضي الله عنه– في الموطأ، ينظر: موطأ مالك: باب فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم: 946.

ونسب لابن عباس –رضي الله عنهما– أيضاً، ينظر: كنز العمال: 245/5، رقم: 1277، وكشف الخفاء: 284/1، 317/1.

(2) عصام الدين: هو المشهور بالقونوي، واسمه: إسماعيل بن محمد بن مصطفى أبو المفدى، مفسر من فقهاء الحنفية، مولده بقونية، ووفاته بدمشق عام 1195هـ. من أبرز مصنفاته: حاشية على تفسير البيضاوي المعروفة بحاشية القونوي. ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل المرادي (ت1206هـ):258/1، دار البشائر الإسلامية، ط1408/3هـ=1988م. والأعلام: 325/1.

(3) لم أجد نحو هذا الكلام الذي نسبه المصنف إلى عصام الدين القونوي في حاشيته على تفسير البيضاوي عند تفسير هذه الآية (علمت نفس ما أحضرت). ينظر: حاشية القونوي: 117/20.

(4) يبدو لي أن هذا التأويل الذي نسب لعصام الدين فيه تكلُّف ظاهر– على حدّ قول الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي: 428/9.

خاتمة في بيان (مجاز المجاز):

وهو: أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر فيتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينه وبين الثاني[1]، مثال ذلك: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [2]، فإنه مجاز عن مجاز لأن الوطء تجوز به عن السر لأنه لا يقع غالباً إلا في السر فلما لازم السر في الغالب سمي سراً فعبر بالملزوم عن اللازم ويتجوز بالسر أيضاً عن العقد؛ لأنه سبب فيه فالمصحح للمجاز الأول الملازمة والمصحح للثاني التعبير باسم المسبب الذي هو السر عن العقد الذي هو سبب فيه فهذا مجاز عن مجاز مع اختلاف المصحح فمعنى قوله ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ لا تواعدوهنَّ عقد النكاح، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾[3]، قال مجاهد[4] :

(1) مصطلح (مجاز المجاز) لم يكن مشتهراً في التصنيف البلاغي – ولكن ذكره السيوطي وعرَّفه بمثل هذا التعريف الذي ذكره المصنِّف هنا. ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 113/2. وذكره أيضاً الزركشي، ينظر: البرهان في علوم القرآن: 298/2 .

(2) سورة البقرة، من الآية: 235.

(3) سورة المائدة، من الآية: 5.

(4) هو مجاهد بن جبر وقيل جبير، المكي القرشي المخزومي بالولاء، المقرئ المفسر الحافظ الفقيه، ولد بمكة عام 21هـ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واختلف في تاريخ وفاته، فقيل: سنة إحدى وقيل: اثنتين وقيل: أربع ومائة. قال عنه الذهبي: "أجمعت

ومن يكفر بـ"لا إله إلا الله" فقد حبط عمله"[1]، فإن حمل على ظاهره كان هذا من مجاز المجاز: لأنَّ قول لا إله إلا الله مجاز عن تصديق القلب بمدلول هذا اللفظ: لأن التصديق سبب له والتعبير بلا إله إلا الله مجاز عن الوحدانية من قبيل التعبير بالقول عن القول[2]، فتكون العلاقة التعليق؛ لأن التعبير بالمصدر

الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به". ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت648هـ): 440/3، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر. وينظر: طبقات المفسرين للداودي (ت945هـ): 305/2، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة. والأعلام: 161/6.

(1) ينظر كلام مجاهد في تفسير الطبري: 593/9، حيث يقول الطبري:"... عن مجاهد في قوله: (ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله)، قال: من يكفر بالله".

وينظر: بحر العلوم للسمرقندي: 418/1، وعبارته: "(ومن يكفر بالإيمان) قال ابن عبَّاس: يعني: من يكفر بالتوحيد بشهادة أن لا إله إلا الله فقد حبط عمله، وقال مجاهد: معناه: ومن يكفر بالإيمان بالله (فقد حبط عمله) يعني: بطل ثواب عمله".

(2) ينظر نحو هذا الكلام في: البرهان للزركشي: 298/2.

عن المفعول من هذا القبيل كما مرَّ[1] في نحو: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[2] أي مخلوقه، والأول من مجاز التعبير بلفظ السبب عن المسبب لأن توحيد اللسان مسبب عن توحيد الجنان كما صرح به ابن عبد السلام في مجاز القرآن[3]. والله أعلم[4].

– فهرس المصادر والمراجع

1– الإتقان في علوم القرآن للسيوطي . دار الكتاب العربي لبنان ط 2 عام 1421هـ
2– اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1404هـ=1984م.
3– الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة لركن الدين الجرجاني المتوفي بعد 729هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1423هـ= 2002م.
4– إرواء الغليل , محمد ناصر الدين الألباني .

(1) ينظر: ص483 ، من النص المحقق.
(2) سورة لقمان، من الآية: 11.
(3) ينظر: الإشارة إلى الإيجاز: 112.
(4) في (أ): والله سبحانه وتعالى أعلم.

5- أساس البلاغة للزمخشري ، تحقيق عبدالرحيم محمود ، دار المعرفة ، بيروت .
6- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: محمد محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط1/ 1412هـ-1991م.
7- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1377هـ-1957م.
8- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، لعز الدين ابن عبد السلام. دار المعرفة، بيروت لبنان.
9- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة إبراهيم بن محمد عربشاه عصام الدين الحنفي (ت 943هـ). تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
10- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط1980/5م.
11- ألفية المختار ابن بون ، المطبعة الحسينية المصرية، ط1327/1هـ
12- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت577هـ)، قدم له: حسن محمد، بإشراف: د. إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1418/1هـ-1998م.
13- الإيضاح: في علوم البلاغة للقزويني (ت739هـ)، تحقيق: د/عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، ط1985/6م-1405هـ.

14– البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (ت794هـ) ، تحقيق: د. محمد محمد تامر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1421هـ=2000م.

15– البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، 1404هـ–1984م.

16– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي (ت911هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2004/1م= 1425هـ.

17– التحرير والتنوير لابن عاشور. الدار التونسية للنشر، تونس 1984م.

18– التعريفات للشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1403/1هـ–1983م.

19– تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) لأبي السعود (ت82)، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، منشورات علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1419/1هـ–1999م.

20– تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق د. عبد الرازق المهدي، دار إحياء التراث العربي، ط1423/1هـ = 2002م.

21– تفسير البيضاوي المسمى (أنوار التَّنْزيل وأسرار التأويل، للقاضي البيضاوي (ت791هـ) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2003/1م–1424هـ.

22- تفسير السمرقندي المسمى (بحر العلوم)، لأبي الليث السمرقندي (ت375هـ)، تحقيق الشيخ علي محمد معوّض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور زكريا عبد المجيد النّوتي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ-1993م.

23- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويا آي القرآن) لابن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة.

24- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي)، تحقيق الشيخ هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 1423هـ-2003م. والدر المصون: 1/19-20.

25- التلخيص الحبير لابن حجر، دراسة وتحقيق: د. محمد الثاني بن عمر بن موسى، أضواء السلف، ط1/1428هـ-2007م. الرياض.

26- التلخيص في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

27- التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ)، تحقيق: رضوان الداية، دار الفكر، بيروت، ط1/1410هـ.

28- جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري (ت606هـ) ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، 1392هـ=1972م.

29- حاشية ابن الحاج على شرح المكودي:، دار الفكر، بيروت لبنان، 1414هـ-1994م.

30– حاشية البُجَيْرمي على الخطيب: 33/1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1417/1هـ–1996م.

31– روح المعاني –تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني– للألوسي (ت1270هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1415/1هـ=1994م.

32– حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم على متن أبي شجاع، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1420/2هـ–1999م.

33– حاشية البيضاوي للكازروني.

34– حاشية التفتازاني – ضمن شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب (ت646هـ)، بشرح العلامة القاضي عضد الدين الإيجي (ت756هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2004/4م – 1424هـ.

35– حاشية الحفيد على شرح مقدّمة الاستعارات لأبي القاسم السمرقندي علي بن صدر الدين بن عصام، مخطوط بمكتبة عارف حكمت، المدينة المنورة، رقم التصنيف: 416/36.

36– حاشية الحفيد على شرح مقدّمة الاستعارات لأبي القاسم السمرقندي علي بن صدر الدين بن عصام، مخطوط بمكتبة عارف حكمت، المدينة المنورة، رقم التصنيف: 416/36.

37– حاشية الخضري على ابن عقيل، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي،

دار الفكر، ط1/1419هـ=1998م.

38- حاشية السيد الشريف الجرجاني (ت816هـ) – ضمن شرح مختصر المنتهى لابن الحاجب (ت646هـ)، بشرح العلامة القاضي عضد الدين الإيجي (ت756هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط4/2004م – 1424هـ.

39- حاشية الشرقاوي (ت1226هـ) على تحفة الطلاب لأبي زكريا الأنصاري (ت925هـ)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1418هـ- 1997م.

40- حاشية الشهاب (المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي للخفاجي ت1069هـ) على تفسير البيضاوي، ضبط وتخريج الشيخ عبد الرزاق المهدي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ط1/1417هـ-1997م.

41- حاشية الصبان على الأشموني

42- حاشية العلاّمة البناني على شرح الجلال المحلّي على متن جمع الجوامع.

43- حاشية القُونَوِي عصام الدين إسماعيل بن محمد الحنفي المتوفى 1195هـ، على تفسير الإمام البيضاوي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

44- الحاشية على المطول، تأليف السيد الشريف الجرجاني أبي الحسن علي بن محمد بن علي، تحقيق: د. رشيد أعرض، دار الكتب العلمية، بيروت

لبنان، 1428هـ– 2007م.

45– حاشية محيي الدين شيخ زاده (ت951هـ) على تفسير البيضاوي، ضبط وتصحيح محمد عبد القادر شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1419/1هـ=1999م.

46– حلّ العويص في شواهد التلخيص

47– حاشية الخضري على الملوي، دار المعرفة – بيروت ، 1404هـ.

48– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1406/1هـ– 1986م.

49– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني (ت852هـ) ، تحقيق: الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1418/1هـ=1997م.

50– دلائل الإعجاز.لعبد القاهر الجرحاني ، تحقيق محمود شاكر، مطبعة مدني ط3 عام 1413هـ

51– الرسالة الكبرى في اليسملة لمحمد بن علي الصبان. تحقيق فواز زمزلي دار الكتاب العربي لبنان

52– روح المعاني، لشهاب الدين الألوسي البغدادي (ت1270هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

53– سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط1412/1هـ= 1992م.

54- السنن الكبرى للبيهقي (ت458هـ)، ط/ دار الفكر.
55- شرح التصريح على التوضيح في النحو، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1/1421هـ=2000م.
56- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، لسعد التفتازاني (ت792هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، دون تاريخ.
57- شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي- ضمن حاشية البناني وتقرير الشربيني.
58- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ت792هـ)، تحقيق جماعة من العلماء، تخريج ناصر الدين الألباني، دار السلام، الطبعة المصرية الأولى 1426هـ=2005م.شرح القاضي عضد الملة والدين (ت756هـ) لمختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب (ت646هـ).
59- شرح المفصل لابن يعيش (ت643هـ)، الطباعة المنيرية بمصر.
60- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش
61- شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسي المتوفى 620هـ- الشيخ محمد صالح العثيمين (ت: 1421هـ)، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الاستقامة، ط1/1412هـ-1992م.
62- شرح مختصر المنتهى، للعضد الإيجي (ت756هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت

لبنان، ط1/2004هـ=1424هـ.

63- شروح التلخيص، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

64- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، للجوهري (ت393هـ)، تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، ود. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.

65- طبقات المفسرين للداودي (ت945هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة.

66- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1402هـ=1982م.

67- العدَّة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى (ت458) ، تحقيق د. أحمد بن علي المباركي، ط/3، 1414هـ=1993م، الرياض، السعودية.

68- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني (ت1250هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيرت لبنان، ط2/1993م-1414هـ.

69- الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري .

70- القاموس المحيط: للفيروز آبادي ، دار الجيل ، بيروت .

71- الكتاب لسيبويه تحقيق عبدالسلام هارون عالم الكتب بيروت .

72- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ت 538هـ) ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1415هـ -1995م.

73- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للإمام العجلوني الشافعي (ت1162هـ)، تحقيق: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

74- لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت.

75- مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني (ت792هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ-2009م.

76- مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب (ت646هـ)، دراسة وتحقيق:. نذير حَمَادو، دار ابن حزم، ط1، 1427هـ- 2006م. بيروت لبنان.

77- المخصص ،لابن سيدة ، دار الآفاق الجديدة بيروت .

78- مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي (ت741هـ)، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/2003م= 1424هـ.

79- المصباح في شرح المفتاح؛ للسيد الشريف الجرجاني (ت819هـ)، مخطوط بمكتبة عارف حكمت، بالمدينة المنورة، برقم: (416/83).

80- المطول شرح تلخيص المفتاح، لسعد الدين للتفتازاني (ت792هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.

81- معجم البلاغة العربية د. بدوي طبانة، دار العلوم، 1402هـ=1982م

82- المعجم المفصل في الإعراب، للأستاذ طاهر يوسف الخطيب، مراجعة د.

إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1421/3هـ= 2000م.

83- المعجم المفصل في اللغة والأدب، د. إميل يعقوب، دار العلم للملايين.

84- المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فوال، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1413/1هـ=1992م.

85- المعجم المفصل في علوم البلاغة د. إنعام فوال عكاوي، مراجعة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2/ 1417هـ = 1996م.

86- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت761هـ) ، تحقيق بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم، بيروت لبنان، ط1419/1هـ= 1999م.

87- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي (ت626هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1420هـ – 2000م.

88- المقتضب للمبرد (ت285هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

89- الملل والنحل محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. تحقيق : محمد سيد كيلاني،

90- منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، بيروت لبنان، ط1، 1429هـ–2008م.

91- موطأ مالك، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى الليثي، دار الكتب

العلمية، بيروت لبنان، 1423هـ–2002م.
92– ميزان الأصول في نتائج العقول، للسمرقندي (ت 539هـ)، تحقيف: د. محمد زكي عبد البرّ. ط1، 1404هـ.–1984م.
93– ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان (ت648هـ) ، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب، عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.
94– هدية العارفين، لإسماعيل باشا (ت1399هـ)، وكالة المعارف، إستانبول (1951م). وأعلام المسلمين (القاضي البيضاوي المفسر الأصولي المتكلم الفقيه المؤرخ الأديب) دار القلم، دمشق ط1/ 1408هـ.
95– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت911هـ) ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/1418هـ=1998م.

فهرس المحتويات

مقدمة الباحث	377
القسم الأول: الدراسة	
أولاً: التعريف بالمصنف.	379
ثانياً: التعريف بالرسالة.	380
أ– عنوانها وتوثيق نسبتها للمؤلِّف.	380
ب– محتوى الرسالة.	387
ج– قيمة الرسالة العلمية:	387
د– المآخذ على الرسالة:	392
هـ– مصادر الرسالة وشواهدها:	393
أولاً: مصادره:	393
ثانياً: شواهده:	394
القسم الثاني: التحقيق	396
أولاً: وصف النسخ:	396
نماذج من صور المخطوط	398
ثانياً : منهج التحقيق.	405
ثالثاً: النص المحقق	406
مقدمة المؤلف	406
باب معرفة علاقة المجاز المرسل	428

أنواع العلاقات: وهي خمسة وعشرون.	435
الأول: العلاقة السببية	435
الثاني :العلاقة المسببية	437
الثالث: العلاقة الكلية	438
الرابع: العلاقة الجزئية	439
الخامس: العلاقة اللازمية	440
السادس: العلاقة الملزومية	441
السابع: العلاقة: المشابهة في الشكل	443
الثامن: العلاقة الحالِّيَّة	444
التاسع: العلاقة المحلية	444
العاشر: العلاقة الإطلاق	445
الحادي عشر: العلاقة التقييد	445
الثاني عشر: العلاقة العموم	446
الثالث عشر: العلاقة الخصوص	446
الرابع عشر: العلاقة زيادة المضاف	447
الخامس عشر: العلاقة حذف المضاف	448
السادس عشر: العلاقة الأَوْلُ	451
السابع عشر: العلاقة: اعتبار ما كان على ما كان	452
الثامن عشر: العلاقة الآلية	452
التاسع عشر: العلاقة الضدية	453

العشرون: العلاقة المجاورة 453
الحادي والعشرون: العلاقة زيادة الحرف 454
الثاني والعشرون: العلاقة حذف الحرف 455
الثالث والعشرون: العلاقة البدلية 456
الرابع والعشرون: العلاقة التعليق 457
الخامس والعشرون: العلاقة كون النكرة في الإثبات 457
خاتمة في بيان (مجاز المجاز) 459
فهرس المصادر والمراجع 461
فهرس المحتويات 473